مجلة الجامعة الإسلامية المجلد التاسع – العدد الثاني ، ص 95 – ص142 ، 2001

# الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل

طالب حماد أبو شعر *

كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية – غزة

ص. ب. 108 غزة - فلسطين

# THE WISDOM OF USING ISNAAD NAZIL BY AL-BUKHARI

Abstract **this study deals with the meaning, types of'Ali and nazil Isnaad, the importance of these Isnaads, and the preference of Isnaad to' Ali Isnaad sometimes. This discussion serves as an introduction to applied study of Al-Bukhari narration method of Isnaad Nazil. The study includes samples of the Hadihts that Al-Bukhari slightly lowered the narration (by one degree or more) than some narrators and sheikhsdid.**

**The study also computes Isnaad Nazil with other Isnaads. More focus is given to specify the number of Isnaads narrators as well of their status to find out the wisdom behind using Isnaad Nazil by Al-Bukhari.**

**The findings of this study have revealcd the delicate method Al-Bukhari used in narrating Hadiths through Isnaad Nazil. The study has also revealed Al-Bukhari method of narrating sheikhs particularly who are his colleagues or students.**

**ملخـص** تـناول الباحث في هذه الدراسة معنى الإسناد العالي، والإسناد النازل، وأنواعهما، وأهمـية علو الإسناد، وتفضيل الإسناد النازل عليه أحيانا؛ وذلك تمهيداً للدراسة التطبيقية لمنهج الـبخاري فـي الرواية بالإسناد النازل، والتي اشتملت على نماذج من الأحاديث التي نزل فيها البخاري درجة أو أكثر في الرواية عن بعض الشيوخ أو الرواة.

وتناول الباحث بالدراسة المقارنة الإسناد النازل مع الأسانيد الأخرى العالية، ووقف على مواضع نـزول الـبخاري في الإسناد، ودرجاته، وأسبابه. واعتمد الباحث في معرفة الحكمة من الرواية بالإسـناد النازل؛ على حصر عدد الرواة في الأسانيد، والبحث في أحوال الرواة، وصيغ التحمل، وألفاظ الروايات بالقدر اللازم للكشف عن الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل.

وتوصـل الباحـث إلى عدد من النتائج التي كشفت عن منهج دقيق للإمام البخاري في روايته الأحاديث بالأسانيد النازلة، وذلك باعتبار ما اشتملت عليه هذه الأحاديث من فوائد في الإسناد أو المتـن. كما تبين منهج الإمام البخاري في الرواية عن الشيوخ خاصة المتأخرين منهم؛ الذين هم في طبقة أقرانه أو تلاميذه.

---

* أستاذ مشارك بقسم الحديث .

**المقدمة**

إن الْحمد لِلهِ نَحمده ونَستَعِينُه، من يهدِهِ الله فلا مضِل له، ومن يضلِلْ فلا هادِي له، وأَشْهد أن لا إِلَه إلا الله وحده لا شَرِيك له، وأن محمدا عبده ورسولُه، أما بعد:

فقد اجتهد المحدثون في طلب علو الإسناد، وارتحلوا إلى بلاد شتى لسماع الحديث من كبار الشيوخ، ومن الرواة الذين تحقق لهم علو الإسناد عن شيوخهم. والإمام البخاري في مقدمتهم؛ حيث رحل إلى الشام، ومصر، وذهب مراراً إلى البصرة والكوفة وبغداد، وأقام ستة أعوام بالحجاز؛ ليأخذ الحديث.[1] وتحقق للبخاري الأخذ عن كبار الأئمة بأسانيد عالية.

إلا أنني أثناء تدريسي لمساق الحديث الشريف ومقارنتي بين الأسانيد؛ أثار اهتمامي رواية البخاري الحديث بإسنادٍ نازلٍ بالرغم من تحمله له بأسانيد عالية[2]. ولا شك في أن الرواية بالإسناد العالي أولى من الإسناد النازل، إلا إذا كان الإسناد النازل يشتمل على فوائد. فاستعنت بالله عزوجل على دراسة هذا الموضوع، واستفدتُ من ثمرة ما خطه قلم ابن حجر رحمه الله وأجزل له المثوبة. واجتهدت في التفصيل؛ بالبحث في الأسانيد والمتون، وأحوال الرجال.

## أولاً: أهداف البحث

**يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:**

1 ـ بيان الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل.

2 ـ بيان درجات نزول البخاري في الرواية عن عدد من كبار الأئمة من الرواة.

3 ـ الوقوف على بعض شيوخه الذين نزل في إسناده عنهم.

## ثانياً: منهج الدراسة

1- إيراد نماذج من الأسانيد النازلة للبخاري؛ وحرصتُ على أن تكون من رواية كبار الأئمة المكثرين في الرواية؛ مثل الإمام مالك، والزهري، وحميد الطويل، وشعبة، وقتادة.

2- بيان أطراف الحديث في صحيح البخاري، وتخريجها منه؛ بذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث.

3- المقارنة بين أسانيد الحديث عند البخاري للوقوف على الأسانيد العالية والنازلة منها، وبيان مواضع نزول البخاري في الإسناد، ودرجاته.

4- البحث في تراجم الرواة -خاصة شيوخ البخاري- عند الحاجة، والمقارنة بين ألفاظ الروايات، للكشف عن علاقة ذلك بنزول الإسناد.

5 - بيان أسباب نزول البخاري في الإسناد؛ في ضوء الدراسة المقارنة للأسانيد، والمتون، وأحوال الرواة.

## ثالثاً: خطة البحث

يشتمل هذا البحث على تمهيد، وفصلين، وخاتمة

**تمهيد**

وتشتمل على:

أولاً: أهداف البحث.

ثانياً: منهج البحث.

ثالثاً: خطة البحث.

## الفصل الأول
## الإسناد العالي و النازل

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى الإسناد لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: المراد بالإسناد العالي، وأنواعه.

المبحث الثالث: أهمية علو الإسناد.

المبحث الرابع: المراد بالإسناد النازل، وأنواعه.

المبحث الخامس: الحكمة من تفضيل الإسناد النازل ـ أحياناً ـ على الإسناد العالي.

## الفصل الثاني

( الدراسة التطبيقية )

ويشتمل على دراسة نماذج من أحاديث صحيح البخاري.

وينهي الباحث الدراسة بخاتمة؛ تشتمل على ما توصل إليه من نتائج، وقائمة بمراجع البحث .

## الفصل الأول

**المبحث الأول معنى الإسناد لغة واصطلاحاً**

**أولاً: معـنى الإسناد في اللغة** : قال ابن فارس: "السين والنون والدال أصلٌ واحد يـدل علـى انضمام الشئ إلى الشئ. يقال: سنَدتُ إلى الشئ أسنُد سنوداً. وأسندتُ غيري إسناداً".[3] والسنَد: يأتي على عدة معانٍ؛ منها المعتمد، يقال: فلان سنَد أي معتَمد.[4] ومنه قو-له تعالى في وصف المنافقين: ﴿ كأنهم خُشُب مسندةٌ ﴾ [5]، قال الزمخشري: "شبهوا فـي اسـتنادهم وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بالخشب المسندة إلى الحائط، ولأن الخشـب إذا انتفع به كان في سقف أو جدار أو غيرهما من مظان الانتفاع، وما دام مـتروكاً فارغاً غير منتفع به أسند إلى الحائط فشبهوا به في عدم الانتفاع"[6] فهي معتمدة على الحائط. قال ابن منظور[7]: "شُدد للكثرة". وقال في معنى السنَد: "وكل شيءٍ أَسندتَ إليه شيئاً، فهو مسنَد". ويطلق السند؛ ويراد به ما علا وارتفع من سفح الجبل . وسنَد في الجـبل يسـنُد سنوداً وأَسنَد: رقِي.[8] والإسنَاد في الحديث رفعه إلى قائله(9)، ونقل ابن منظور عن ابن بزرخ: "يقال أَسنَد في الشعر إسناداً بمعنى سانَد مثل إسناد الخبر".[10]

**ثانياً معنى الإسناد في الاصطلاح**

نقل القاسمي عن البدر بن جماعة والطيبي في معنى السنَد: "هو الإخبار عن طريق المتن"،[11] وهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.[12] والسند في الحديث تتحقق فيه المعاني اللغويـة السابقة، فإن الراوي ينضم إلى الراوي في الإسناد إلى النبي ﷺ، والراوي يرفع القـول ويرقّيه إلى قائله، ويعتمد عليه الحفاظ في صحة الحديث وضعفه. والإسناد بمعنى السـند. نقـل القاسـمي عن ابن جماعة قوله: "المحدثون يستعملون السند والإسناد لشئ واحد".[13]

**المبحث الثاني المراد بالإسناد العالي، وأنواعه**

**المـراد بالإسناد العالي**: عرفه الصنعاني بقوله: "هو الذي قلت الوسائط في سنده، أو قَدِم سماع روايته وزمانه".[14]

**أنواع الإسناد العالي:** ينقسم الإسناد العالي إلى ثلاثة أقسام

**القسـم الأول**: العلـو المطلـق: عرفه ابن الصلاح [15]بقوله: "القرب من رسول ا ﷺ بإسـناد نظـيف غير ضعيف". ووصفه بأنه من أجل أنواع العلو. ووصفه القاسمي بالعلو الحقيقي.[16]

**القسم الثاني**: العلو النسبي: عرفه ابن الصلاح بقوله: " القرب من إمام من أئمة الحديث ، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول ا ﷺ".[17]

**القسـم الثالث:** العلو بالنسبة إلى الصحيحين أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المعـتمدة. ويكـون الراوي في الإسناد العالي متأخر في الزمان عن الراوي في الإسناد النازل، ويشتمل هذا القسم على عدة أنواع:

النوع الأول: الموافقة: وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، كأن يكون حديث البخاري من روايته عن قتيبة عن مالك. فيوافقه في الرواية عن شيخه قتيبة.
النوع الثاني: البدل: وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غيرطريقه. فيوافقه في الرواية عن مالك؛ كأن تكون روايته حينئذ من طريق القعنبي عن مالك. فتكون الموافقة لشيخ شيخ البخاري.
النوع الثالث: الاستواء: وهو أن يستوي عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخره بعدد إسناد أحد المصنفين. كأن يكون حديث البخاري عن أربعة رواة، فيستوي معه في روايته تاماً بهذا العدد.
النوع الرابع: المصافحة: وهو الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف[18]. وقال ابن كثير: "نزولك عنه بدرجة حتى كأنه صافحك به وسمعته منه".[19]

**المبحث الثالث: أهمية علو الإسناد**

لقد كان علو الإسناد مطلباً عزيزاً للمحدثين؛ ينتقلون في طلبه من بلاد إلى بلاد؛ حتى أصبح سنة لهم. نقل ابن الصلاح عن الإمام أحمد قوله:: "طلب الإسناد العالي سنة عن السلف"[20]. وقد خرج كل من جابر بن عبدا ، وأبي أيوب الأنصاري إلى مصر لسماع حديث من عقبة بن عامر؛ وذلك من أجل علو الإسناد. قال الحاكم النيسابوري: "... رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد، لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه".[21] وتمناه الإمام يحيى بن معين بالرغم من أنه كان في مرض الموت؛ حيث سأل: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي.[22]

وبين العلماء قيمة الإسناد العالي؛ فقال ابن الصلاح: "العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل".[23] وتبعه ابن كثير، والنووي، وابن حجر، وغيرهم في جعل الصحة مرجحاً للإسناد العالي[24]. قال ابن دقيق العيد: "ولا أعلم وجهاً جيداً لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ...".[25]

وفُضل الإسناد العالي على النازل بشرط الصحة، فإذا كان ضعيفاً فلا قيمة لهذا العلو. قال ابن المبارك: "ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال"، وقال السلفي: "الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة...".[26]

**المبحث الرابع: المراد بالإسناد النازل، وأنواعه.**

**المراد بالإسناد النازل:** هو ما يقابل الإسناد العالي، وذلك بأن يزيد عدد رجال إسناده عن إسناد آخر للحديث.

قال العراقي في الألفيه[27]:

**ثم علو قدم السماع وضده النزول كالأنواع**

**أنواع الإسناد النازل:** ينقسم الإسناد النازل إلى أقسام مقابلة لأقسام العلو؛ وهي:

**القسم الأول:** النزول المطلق بحيث يزيد رجاله إسناده إلى النبي ﷺ عن إسناد آخر للحديث.

**القسم الثاني:** النزول النسبي؛ وذلك بالنسبة لإمام من أئمة الحديث.

**القسم الثالث:** النزول بالنسبة إلى الصحيحين أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

ويشتمل على عدة أنواع:[(28)]

النوع الأول: رواية الأقران: أن يشترك الراوي والراوي عنه، في السن واللقي. إذ يكون حينئذ راوياً عن قرينه.

النوع الثاني: المدبج: أن يشترك الراوي والراوي عنه في السن واللقي، ويروي كل منهما عن الآخر.

النوع الثالث: رواية الأكابر عن الأصاغر: أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن واللقي أو في المقدار من جهة الحفظ والعلم. ومن هذا النوع؛ رواية الآباء عن الأبناء، ورواية الصحابة عن التابعين، ورواية الشيخ عن تلميذه.

النوع الرابع: السابق واللاحق: أن يشترك إثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما.

**المبحث الخامس: الحكمة من تفضيل الإسناد النازل ـ أحياناً ـ على الإسناد العالي:**

فضل العلماء الإسناد العالي على النازل، ونفروا من نزول الإسناد حتى إن الإمام علي بن المديني قال: "النزول شؤم"[(29)]، وقال ابن معين: "الإسناد النازل قرحة في الوجه"[(30)].

إلا أن بعض أهل العلم فضل الإسناد النازل على العالي، فقد نقل ابن الصلاح [(31)]عن بعض أهل النظر تفضيله على الإسناد العالي؛ بحجة المشقة في تخريجه والنظر فيه. إلا أن ابن الصلاح صرح بضعف هذا المذهب. ونقل السيوطي عن ابن دقيق العيد جوابه على هذا الرأي؛ بقوله: "لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى". [(32)]

وبالرغم من تفضيل العلماء الإسناد العالي على الإسناد النازل؛ إلا أنهم اتفقوا على أن الإسناد النازل أفضل منه إذا اشتمل على مزايا وفوائد. فذكر ابن الصلاح [(33)]أن النزول إذا تعين دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو مختار، وذكر ابن كثير[(34)] تفضيل الإسناد النازل إذا كان رجاله أجلّ من رجال العالي وإن كانوا جميعاً ثقات، وزاد ابن حجر[(35)] وجوهاً أخرى لتفضيل الإسناد النازل؛ وذلك باعتبار أن رجاله الأحفظ ـ فضلاً عن الأوثق ـ ، أو الأفقه ، أو أن الاتصال فيه أظهر. وزاد السيوطي[(36)] التفضيل أيضاً بزيادة الثقة في الإسناد النازل، ومثل لظهور الاتصال بأن يصرح

بالسـماع في الإسناد النازل، بينما يكون في الإسناد العالي حضور، أو إجازة، أو مناولة، أو تساهل بعض رواته في الحمل.

قلـت: واجـتماع فوائد الإسناد النازل في إسناد عالٍ غاية المراد. نقل المناوي [37]عن الحـافظ السلفي قوله: "ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب عامة الثقات، بل علو الحديـث بين أولي الحفظ والإتقان صحة الإسناد، وإذا ما تجمعا في حديث فاغتنمه فذاك أقصى المراد".

وربما تتعين الرواية بالإسناد النازل للضرورة، كما أن اختياره دون الإسناد العالي يحـتاج إلى علمٍ وتبحر. قال الحاكم النيسابوري[38]: "فإن للنازل مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة؛ فمنها ما تؤدي الضرورة إلى سماعه نازلاً، ومنها ما يحتاج طالب العلم إلى معرفة وتبحر فيه فلا يكتب النازل وهو موجود بإسناد أعلى منه".

قلـت: وهذا يعني أن من يختار الإسناد النازل يجب أن يكون قد اطلع على فوائد الإسناد والمتـن فـي جميع مرويات الحديث ؛ وذلك بالنظر في أحوال الرواة، وطبقاتهم، وصفة سماعهم من الشيوخ، وصيغ الأداء في مروياتهم، والاختلاف بين ألفاظ المتون ، ومعرفة ما اشتملت عليه من زيادات في بعض الرواة.

ونوه السيوطي إلى أهمية الطريق النازل إذا عز ولم يجده المصنف بإسناد عالٍ، ومـثّل على ذلك بحديث للبخاري ؛ حيث قال: "واعلم أن كل حديث عز على المحدث ولم يجـده غالـباً، ولا بد له من إيراده فمن أي وجه أورده فهو عالٍ بعزته، ومثل ذلك بأن الـبخاري روى عن أماثل مالك، ثم روى حديثاً لأبي إسحاق الفزاري عن مالك، لمعنى فيه، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال".[39] وسيأتي هذا الحديث مع تفصيل الحكمة من رواية البخاري له نازلاً في هذا البحث.

وسبق البخاري بالإشارة إلى عدم استغناء المحدث عن النزول في الإسناد أحياناً؛ فقـال: "لا يكـون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه"[40]. لذا فقد حدث عن الطبقة الرابعة من شيوخه؛ وهم رفقاؤه في الطلب، لسماع ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم. وحدث أيضاً عن الطبقة الخامسة من شيوخه؛ وهم في عداد طلبته في السن والإسناد، وذلك للفائدة.[41]

# الفصل الثاني

# الدراسة التطبيقية

## الحديث الأول

قـال الإمام البخاري[42]: حدثَنِي عبد اللهِ بن حمادٍ الآمِلِي قَالَ: حدثَنِي يحيى بن معِينٍ حدثَنَا إِسماعِيلُ بن مجالِدٍ عن بيانٍ عن وبرةَ عن همامِ بنِ الْحارِثِ قَالَ، قَالَ عمار بن ياسِرٍ: (رأَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وما معه إلا خَمسةُ أَعبدٍ، وامرأَتَان ، وأَبو بكْرٍ).

**أطـرافه:** رواه البخاري أيضاً عن أحمد بن أبي الطيب ، تابع ابن معين في الرواية عن إسماعيل، به.[43]

**المقارنة بين الإسنادين:**

إسـناد الـبخاري عن الآملي نازلٌ درجة، فإن بين البخاري وإسماعيل راويين. بينما إسناده عن أحمد بن أبي الطيب أعلى منه، حيث يوجد بين البخاري وإسماعيل راوٍ واحدٍ فقط.

والآملـي في الطبقة الخامسة من شيوخ الإمام البخاري؛ وهم في عداد طلبته في السن والإسناد؛ خرج عنهم البخاري للفائدة.[44] وهو في الطبقة الثانية عشرة من طبقات ابـن حجر في التقريب، (ت 269هـ) وقيل بعد ذلك، وهو تلميذ البخاري ووراقه؛ كما قال ابن حجر[45]. وهو متأخر في الوفاة عن البخاري مدة (13 سنةً).

بينما شيخه الآخر أحمد بن أبي الطيب من الطبقة العاشرة في التقريب، وتوفي في حدود (230هـ ـ)، عاش البخاري بعده حوالي (26 سنة)[46]. لذا فإن إسناد البخاري عن ابن أبـي الطيب أعلى من جهة عدد الدرجات بينه وبين إسماعيل بن مجالد، ومن جهة زمن سماعه من الشيخ.

والـبخاري روى عن شيخ الآملي ـ في الإسناد النازل ؛ وهو يحين بن معين مباشرة، وذلك في غير هذا الموضع من صحيحه. فقد روى البخاري لابن معين ثلاثة أحاديث في صحيحه، هذا إحداها، والثاني بواسطة عبدا بن محمد الجعفي ورقمه (4665)، والثالث عن ابن معين مباشرة بإسناده لابن عمر عن أبي بكر قال: (ارقُبوا محمدا صلى الله علَيهِ وسلم فِي أَهل بيتِهِ) ورقمه (3751).

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل:**

لاحـظ الباحث أن الإسناد العالي يمتاز على الإسناد النازل بتحديث إسماعيل بن مجالد، وسماع همام من عمار ابن ياسر، حيث ورد في الإسناد النازل في الموضع الأول

بالعنعنة، وفي الثاني بلفظ (قال). وهذا يؤكد على أهمية السبب الذي دعا البخاري لرواية الحديث بالإسناد النازل.

والحكمـة فـي إيراد البخاري الرواية النازلة بالرغم من روايته عالياً؛ هي: أن شـيخه في الإسناد العالي أحمد بن أبي الطيب، تُكلم فيه، فقد قال عنه أبو حاتم: "ضعيف الحديـث"، إلا أن أبا زرعة قال: "حافظ محله الصدق"، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل ابن حجر توثيق أبي عوانة له، وقال الذهبي في الميزان: "وثق، وضعفه أبو حاتم وحده"، وأورد له حديثاً منكراً، وقال ابن حجر: "صدوق حافظ له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة".[47]

وأحمـد بـن أبـي الطيـب روى الحديث عن إسماعيل بن مجالد، لذا فقد أورد الـبخاري الإسناد النازل من رواية شيخه الآملي عن يحيى بن معين تابع ابن أبي الطيب في الرواية عن إسماعيل، به.

والـبخاري لم يرو في صحيحه عن شيخه ابن أبي الطيب سوى هذا الحديث مع قدمه، فكأنه رغب عنه لِما انتُقد عليه من أحاديث، وذلك احتياطاً في الصحة، وروى هذا الحديـث بمتابعة ابن معين له. قال ابن حجر في التهذيب: "وله في البخاري حديث واحد فـي فضل أبي بكر رضي الله عنه، وقد أخرجه أيضاً من حديث ابن معين بمتابعة أحمد هذا".[48]

## الحديث الثاني

قـال الإمـام البخاري[49]: حدثَنَا عبد اللهِ[50] حدثَنَا سلَيمان بن عبدِالرحمن، وموسى بن هـارون قَالا: حدثَنَا الْولِيد بن مسلِمٍ حدثَنَا عبد اللهِ بن الْعلاءِ بن زبرٍ قال: حدثَنِي بسر بن عبيدِ اللهِ قال: حدثَنِي أَبو إِدرِيس الْخَولانِي قال: سمِعتُ أَبا الدرداءِ يقُولُ: (كَانَتْ بين أَبِي بكْـرٍ وعمر محاورةٌ فَأَغْضب أَبو بكْرٍ عمر فَانْصرفَ عنْه عمر مغْضبا، فَاتبعه أَبو بكْرٍ يسأَلُه أَن يستَغْفِر لَه، فَلَم يفْعلْ حتى أَغْلَقَ بابه فِي وجههِ. فَأَقْبلَ أَبو بكْرٍ إِلَى رسول اللهِ ﷺ. فَقال أَبو الدرداءِ ونَحن عِنْده فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: أَما صاحِبكُم هذَا فقَد غَامر.

قَـالَ: ونَدِم عمر علَى ما كَان مِنْه فَأَقْبلَ حتى سلم وجلَس إِلَى النبِي ﷺ وقَص علَى رسول الـلهِ ﷺ الْخَـبر. قَالَ أَبو الدرداءِ: وغَضِب رسولُ اللهِ ﷺ. وجعلَ أَبو بكْرٍ يقُولُ: واللهِ يا رسـولَ الـلهِ لأَنَا كُنْتُ أَظْلَم. فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: هلْ أَنْتُم تَارِكُون لِي صاحِبِي؟ هلْ أَنْتُم تَـارِكُون لِـي صاحِبِي؟ إِني قُلْتُ يا أَيها الناس إِني رسولُ اللهِ إِلَيكُم جمِيعا، فَقُلْتُم كَذَبتَ، وقَالَ أَبو بكْرٍ صدقْتَ). قَالَ أَبوعبداللهِ: غَامر ، سبقَ بِالْخَير.

أطـرافه: رواه الـبخاري عن هشام بن عمار، عن صدقة ، عن زيد ، تابع ابن العلاء في الرواية عن بسر، به.[51]

المقارنـة بين الأسانيد: إسناد البخاري عن عبدا بن حماد الآملي نازلٌ درجة، فـإن بين البخاري وبسر، أربعة رواة. بينما إسناده الآخر عن هشام بن عمار أعلى منه، حيث يوجد بين البخاري وبسر، ثلاثة رواة. وللبخاري ـ في صحيحه ـ من طريق بسر حديثان آخران؛ والواسطة بينهما في الحديثين ثلاثة رواة فقط.

والآملي شيخ البخاري في هذا الإسناد هو في عداد تلاميذه كما سبق بيانه، بينما شـيخه الآخـر هشام بن عمار متقدم على الآملي بأربع وعشرين سنة، وهشام من كبار الطـبقة العاشرة؛ وعاش ثنتان وتسعين سنة؛ فسماعه قديم، بينما الآملي من الطبقة الثانية عشـرة. قـال أبـو زرعـة: "من فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث".[52]

وبـناء عليه فإن رواية البخاري عن هشام بن عمار أعلى من روايته عن الآملي بدرجـة، ومـن جهـة أخرى أعلى لقدم سماعه من شيخه هشام بن عمار. ومع ذلك فإن البخاري رواه بالإسناد النازل.

الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل:

1 ـ في الإسناد النازل تحديث بسر عن أبي إدريس؛ حيث قال: (حدثني)، وفيه سماع أبي إدريـس الخولاني من أبي الدرداء. بينما في الإسناد العالي ـ عن هشام بن عمار ـ الرواية عندهما بالعنعنة.

2 ـ فـي الإسناد العالي شيخ البخاري: هشام بن عمار، وهو مع توثيق عدد من العلماء لـه، إلا أن بعضـهم تكلم فيه، فقد قال أبوحاتم: "لما كبر هشام تغير، فكلما دفع إليه قـرأه، وكلما لُقن تلَقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه"، وانتقده أيضاً القزاز، وعـبد ا بـن محمد بن سيار لأنه يلقن، وكان الأخير قد اختبره في أحاديث، وقال أحمـد: "هشـام طياش خفيف"، وانتقد أبو داود عدداً كثيراً من أحاديثه، فقال: "حدث هشام بأربعمائة حديث مسندة ليس لها أصل، كان فَضلك[53] يدور على أحاديث أبي مسهر وغيرها يلقنها هشاماً فيحدث بها".[54]

قلـت: لعل ذلك كان سبباً في قلة رواية البخاري عنه في الصحيح ـ بالرغم من قدم سـماعه مـن الشيوخ ـ فلم يرو عنه إلا حديثين موصولين؛ هذا أحدهما، وعلق له ثلاثة أحاديث أخرى.

وهذا يفسر رواية البخاري للرواية النازلة عن الآملي؛ حيث جاءت متابعةً لرواية هشـام بـن عمـار متابعة ناقصة. وقد نبه ابن حجر إلى المتابعة في هذا الحديث، والمتابعة في الحديث الآخر أيضاً.[55]

## الحديث الثالث

قال الإمام البخاري[56]: حدثَنَا عبدان قَالَ : أَخْبرنَا عبد اللهِ قَالَ: أَخْبرنَا سفْيان عن الأعمش عن سالِمِ بن أَبِي الْجعدِ عن كُريبٍ عن ابن عباسٍ عن ميمونَةَ قَالَتْ: (ستَرتُ النبِي ﷺ وهو يغْتَسِلُ مِن الْجنَابةِ فَغَسلَ يديهِ، ثُم صب بِيمِينِهِ على شِمالِهِ فَغَسلَ فَرجه وما أَصابه، ثُم مسح بِيدِهِ على الْحائِطِ أَو الأرضِ، ثُم تَوضأَ وضوءه لِلصلاةِ غَير رِجلَيهِ، ثُم أَفَاض على جسدِهِ الْماء، ثُم تَنَحى فَغَسلَ قَدميهِ).

أطرافه: رواه البخاري عن شيخه محمد بن يوسف الفريابي، تابع ابن المبارك في الرواية عن الثوري؛ به.[57]

ورواه أيضاً من ثماني طرق أخرى؛ وذلك عن ستة من الرواة تابعوا الثوري في الرواية عن الأعمش؛ وهم: عبدالواحد، وحفص، وأبو عوانة، والفضل بن موسى، وأبو حمزة، وسفيان بن عيينة. ووزع البخاري طرقه التسعة على تسعة أبواب مستشهداً في كل باب منها بما يناسبه من تلك الطرق. وجاء في بعضها ذكر صفة غسل النبي ﷺ من الجنابة، وزاد بعضهم ستر ميمونة النبي ﷺ، وفي بعضها أيضاً أنها أعطت النبي ﷺ ثوباً (خرقة) فأخذها وجعل ينفض بيده.[58]

### المقارنة بين الأسانيد

لقد ورد الحديث عند البخاري بإسناد عالٍ من ثماني طرق عن الأعمش؛ الواسطة فيها بين البخاري والأعمش رجلان فقط. وإحدى هذه الطرق من رواية البخاري عن شيخه عبدان.

وجاءت الطريق التاسعة أيضاً من رواية البخاري عن شيخه عبدان، إلا أن بين البخاري والأعمش ثلاثة رواة. وبذلك فإن هذه الطريق نازلة عند البخاري درجة بينه وبين الأعمش، وهي كذلك نازلة درجة بين عبدان والأعمش، حيث يروي عنه عادة بواسطة واحد فقط، وروايته هذه بواسطة اثنين.

### الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل

بالرغم من رواية البخاري الحديث من طرق كثيرة بإسناد عالٍ إلا أنه رواه بإسناد نازل في إحدى طرقه، وقد تتبعت جميع طرقه في الصحيح وقارنت بينها، فلم أقف على تصريح بالسماع للأعمش[59] في الرواية النازلة، ولم أقف على زيادة في متنها عن سائر متون الروايات، ولم أجد تفسيراً لذلك سوى قول ابن حجر: "ونزل فيه هنا درجة،

وكذلـك نزل فيه شيخه عبدان درجة؛ لأنه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الأعمش. والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام".[60]

ولـم أقنع بهذا التفسير وحده، فواصلت البحث، حتى تبين لي أن الإمام البخاري أراد متابعة شيخه محمد بن يوسف في الرواية عن الثوري. فقد رواه البخاري بإسناد عالٍ عـن محمد بن يوسف عن الثوري عن الأعمش. ثم رواه بإسناد نازل عن عبدان عن ابن المبارك عن الثوري عن الأعمش. وليس له من طريق الثوري سوى هذين الإسنادين.

فـأراد البخاري بذلك متابعة ابن المبارك لمحمد بن يوسف. والسبب في ذلك أن محمد بن يوسف أخطأ في أحاديث عن الثوري بالرغم من ملازمته. قال ابن أبي خيثمة: "سئل ابن معين عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ فقال: هم خمسة: القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم. وأما الفريابي ــ أي محمد بن يوسف ــ وأبوحذيفة، وقبيصة.... فهم كلهم في سفيان بعضهم أقرب من بعض، وهم ثقات، كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة". [61]

وقال العجلي بعد توثيقه له: "قال لي بعض البغداديين: أخطأ محمد بن يوسف في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان". وقال ابن عدي: "له افرادات عن الثوري...".[62]

أما إسناد البخاري الآخر ـ العالي ـ عن عبدان، فهو من رواية عبدان عن أبي حمزة السكري عن الأعمش. فروى البخاري إسناد عبدان النازل من رواية ابن المبارك، لأهميـته في متابعة محمد بن يوسف. وابن المبارك من أثبت الناس في الثوري كما نُقل عن ابن معين سابقاً.

## الحديث الرابع

قـال الإمـام البخاري[63]: حدثَنَا أَحمد ابن أَبِي رجاءٍ قَالَ: حدثَنَا معاوِيةُ بن عمرٍو قَالَ: حدثَـنَا زائِدةُ بن قُدامةَ قَالَ: حدثَنَا حميد الطوِيلُ حدثَنَا أَنَس بن مالِكٍ قَالَ: (أُقِيمتْ الصلاةُ فَأَقْـبلَ علَيـنَا رسـولُ ﷺ بِوجهِهِ فَقَالَ: أَقِيموا صفُوفَكُم، وتَراصوا؛ فَإِني أَراكُم مِن وراءِ ظَهرِي).

أطـرافه: رواه البخاري عن عمرو بن خالد، عن زهير بن معاوية، تابع زائدة في الرواية عن حميد، به. وهو بنحو حديث زائدة، إلا أن فيه زيادة من قول أنس: (وكان أحدنـا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه). [64] وروى البخاري الحديث من طرق أخرى كثيرة عن أنس.

**المقارنة بين الأسانيد**

إسناد البخاري عن أحمد ابن أبي رجاء نازل درجة عن إسناده الآخر عن عمرو بـن خالد، فإن بين البخاري وحميد ثلاثة رواة، بخلاف إسناده الثاني؛ بينهما راويان فقط. وشيخه أحمد من الطبقة العاشرة، توفي (232هـ)، وشيخه في الإسناد العالي عمرو بن خالد من الطبقة العاشرة أيضاً، وهو مقارب في السن للأول حيث توفي (229هـ).

وبالـرغم مـن هـذا التقارب في السن، فإن إسناده عن أحمد نازل درجة، لأن الـبخاري روى عـن شيخ أحمد - في هذا الإسناد - مباشرة؛ وهو معاوية بن عمرو، وذلـك في مواضع أخرى من الصحيح. قال ابن حجر: "معاوية بن عمرو هو من قدماء شـيوخ الـبخاري"[65]. ومعاوية من الطبقة التاسعة، توفي (سنة 214هـ) وعاش ستاً وثمانين عاماً.

قلـت: روى الـبخاري لمعاويـة بـن عمرو ثمانية عشر حديثاً - بالمكرر في الصـحيح، واحد منها بدون واسطة ورقمه (936)، وواحد بواسطة شيخه أحمد - وهو هذا الحديث - ، وواحد بواسطة شيخه محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة ورقمه (1953)، والباقي بواسطة شيخه عبدا بن محمد الجعفي.

## الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل

روى البخاري الحديث عن حميد الطويل بإسناد نازل، مع أن له إسناداً عالياً عنده من هذا الطريق. وفائدة الإسناد النازل تصريح حميد الطويل وباقي الرواة بالسماع، بينما ورد فـي الإسناد العالي عنعنة حميد. وتصريح حميد بالسماع من أنس في الإسناد النازل نفى مظنة التدليس. ومعلوم أن حميداً مدلس، وقد اتُهم باختلاط حديثه عن أنس، وتدليسه عـنه، وأن عامة أحاديثه عنه بواسطة ثابت البناني. قاله ابن سعد، وابن خراش، وحماد، وسـفيان. وذكر شعبة بأنه لم يسمع من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، وقال مرة: خمسة أحاديـث. وقال ابن حبان: ثمانية عشر حديثاً. والباقي سمعها من ثابت. وذهب ابن عدي وغيره إلى قبول حديثه عن أنس ما دام تدليسه معلوماً عن ثابت. وذهب أبو بكر البرديجي إلى قبول حديثه الذي صرح فيه بالسماع من أنس. ورد ابن حجر على القول بأن حميداً لم يسمع إلا أحايث من أنس، واحتج بأن البخاري روى له أحاديث كثيرة صرح فيها بالسماع مـن أنس[66]. وقد عده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، الذين يقبل حديثهم حال تصريحهم بالسماع.[67]

قلت: وحميد صرح بالسماع في هذا الحديث، مما دعا الإمام البخاري إلى رواية الحديـث بالإسـناد النازل لأجل هذه الفائدة الإسنادية. وقد نبه ابن حجر إلى ذلك بقوله: "وإنمـا نـزل فـيه لمـا وقع في الإسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليسـه".[68] وقـد حكم ابن حجر على عنعنة حميد - في حديث آخر - بحكمه السابق

أيضاً، فقال معلقاً على ذلك الحديث: "..وسفيان هو ابن عيينة، وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمن تدليسهما".[69]

## الحديث الخامس

قـال الإمـام البخاري[70]: حدثَنَا محمد بن الْمثَنى قَالَ: حدثَنَا أَبو عاصِمٍ عن حنْظَلَةَ عن الْقَاسِمِ عن عائِشَةَ قَالَتْ: (كَان النبِي ﷺ إِذَا اغْتَسلَ مِن الْجنَابةِ دعا بِشَيءٍ نَحو الْحِلاب،[71] فَأَخَذَ بِكَفهِ فَبدأَ بِشِق رأْسِهِ الأَيمن ثُم الأَيسر فَقَالَ بِهما علَى وسطِ رأْسِهِ).

**أطرافه:** لم يروه البخاري في صحيحه إلا في هذا الموضع.

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

نزل البخاري في إسناد هذا الحديث درجة، وذلك لأن شيخ شيخه في هذا الإسناد، أباعاصـم النبيل: الضحاك ابن مخلد هو من كبار شيوخه وقد روى عنه البخاري مباشرة في مواضع أخرى من صحيحه. وقد عده ابن حجر في الطبقة الأولى من شيوخ البخاري؛ الذيـن حدثوا عن التابعين.[72] وهو في الطبقة التاسعة من طبقات ابن حجر في التقريب، توفي (سنة 218هـ).

وهـذا الحديـث لم يروه البخاري مباشرة عن أبي عاصم، وإنما بواسطة شيخه الآخـر محمـد بـن المثـنى العنزي، وهو في الطبقة العاشرة من طبقات ابن حجر في التقريب، توفي (سنة 252هـ). قال ابن حجر: "أبوعاصم المذكور في الإسناد هو النبيل وهـو من كبار شيوخ البخاري، وقد أكثر عنه في هذا الكتاب، لكنه نزل في هذا الإسناد فأدخل بينه وبينه واسطة".[73]

قلـت: يظهر لي أن الإمام البخاري لم يسمع هذا الحديث من شيخه أبي عاصم، فنزل فيه بواسطة شيخ آخر. وقد روى البخاري في صحيحه لأبي عاصم ثمانية وسبعين حديثاً بالمكرر، منها ثلاثة وعشرون حديثاً بواسطة سبعة شيوخ ، والباقي عنه مباشرة.[74]

## الحديث السادس

قال الإمام البخاري[75]: حدثَنِي عمر بن محمدِ بن حسنٍ حدثَنَا أَبِي حدثَنَا حفْص عن هِشَامٍ عـن أَبِـيهِ عن عائِشَةَ رضِي الله عنْها قَالَتْ: (ما غِرتُ علَى أَحدٍ مِن نِساءِ النبِي ﷺ ما غِـرتُ علَـى خَدِيجـةَ وما رأَيتُها، ولَكِن كَان النبِي ﷺ يكْثِر ذِكْرها، وربما ذَبح الشاةَ ثُم يقَطعها أَعضاء ثُم يبعثُها فِي صدائِق خَدِيجةَ، فَربما قُلْتُ لَه كَأَنه لَم يكُن فِي الدنْيا امرأَةٌ إِلا خَدِيجةُ؟ فَيقُولُ: إِنها كَانَتْ وكَانَتْ وكَان لِي مِنْها ولَد).

**أطرافه:** روى البخاري الحديث من أربع طرق أخرى عن هشام بإسناده:

الأولى: عن سعيد بن عفير عن ليث بن سعد.[76]
الثانية: عن أحمد ابن أبي رجاء، عن النضر بن شميل.[77]
الثالثة: عن قتيبة عن حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي.[78].
الرابعة: عن عبيد بن إسماعيل ، عن حماد بن أسامة.[79]

**المقارنة بين الأسانيد**

1 ـ بالنظر في عدد الرواة بين البخاري وهشام، تبين أن هذه الطرق الأربعة بدرجة واحدة، لأن الواسطة بينهما راويان بينما إسناده من طريق حفص بن غياث، الواسطة فيه ثلاثة رواة. وبذلك يكون البخاري نزل درجة بينه وبين هشام.

2 ـ بالنظر في سنوات وفيات شيوخ البخاري، يكون ترتيب علو الإسناد في طرق الحديث بحسب ترتيبها السابق، إلا أن الطريق الرابعة من رواية عبيد، في نفس درجة الطريق النازلة من رواية عمر بن محمد. لأنهما توفيا في سنة واحدة؛ سنة (250 هـ). وقد عد ابن حجر عمر بن محمد من صغار شيوخ البخاري.[80]

وعلى ذلك فإن إسنادي البخاري هذين يكونان نازلين ـ بهذا الاعتبار ـ قياساً على الأسانيد الثلاثة الأخرى. وباعتبار عدد الرواة فإن إسناده عن عمر بن محمد هو النازل دون بقية الأسانيد.

3 ـ وبالنظر في مرويات البخاري في صحيحه، يتبين أنه يروى عن هشام بواسطة راوٍ واحدٍ فقط. ونبه ابن حجر[81] على ذلك، ومثل عليه بحديث (رقمه 2518)، ووقف الباحث على ثلاثة أحاديث أخرى الواسطة فيها راو واحدٍ؛ هي (3901 بواسطة أبان بن يزيد، و 6793، 6908 كلاهما بواسطة عبيدا بن موسى).

وبناء عليه؛ فإن البخاري يكون قد نزل في إسناد هذا الحديث ـ عن شيخه عمر بن محمد ـ درجتين بينه وبين هشام بن عروة، وذلك بالنظر إلى مروياته الأخرى في الصحيح.

4 ـ نزل البخاري في إسناد هذا الحديث عن حفص بن غياث درجة، لأن الواسطة بينهما راويان ، بينما أكثر مروياته عنه في الصحيح بواسطة راوٍ واحدٍ. وقد بلغت مرويات حفص في الصحيح إحدى وتسعين رواية[82]، جميعها بواسطة راوٍ واحدٍ، سوى حديثين فقط؛ هذا أحدهما ، والثاني من رواية البخاري عن غندر عن عمر بن حفص عن أبيه.

قال ابن حجر معلقاً على هذا الإسناد: "وقد نزل البخاري في هذا الإسناد بالنسبة لحديث حفص بن غياث درجة؛ فإنه يروي الكثير عن ولده عمر بن حفص وغيره من أصحاب حفص وهنا لم يصل لحفص إلا باثنين. وبالنسبة لرواية هشام بن عروة درجتين؛ فإنه قد سمع من بعض أصحابه".[83]

### الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل

نـزل الـبخاري في إسناده عن عمر بن محمد درجة بالنسبة لحفص، ودرجتين بالنسـبة لهشـام بن عروة، لما اشتملت عليه الرواية النازلة من زيادة في المتن، فقد ورد فيها دون سائر الروايات قول النبي ﷺ: (إنها كانَتْ وكانَتْ وكان لِي مِنْها ولَد). ونبه ابن حجـر إلى ذلك بقوله: "والسبب في اختياره إيراد هذه الطريق النازلة ما اشتملت عليه من الزيادة على رواية غيره".

قلـت: أما رواية البخاري عن عبيد؛ النازلة باعتبار تأخر زمن السماع من الشيخ ـ وليس عدد الرواةـ ، فربما أوردها البخاري لكونها أفادت طريقاً جديداً عن هشام، وهي طريق حمـاد بن أسامة، ووافقت أيضاً رواية حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي في زيادة بيان زمن زواج عائشـة من وقت وفاة خديجة؛ فقد جاء في اللفظ: (وتزوجني بعدها بثلاث سنين)، ولم يرد هذا التحديد الزمني في باقي الروايات.[84]

## الحديث السابع

قـال الإمـام الـبخاري[85]: حدثـَنَا عبد اللهِ بن محمدٍ، حدثنا معاويةُ بن عمرٍو، حدثنا أبوإسـحاقَ عـن مالِكِ بن أَنَسٍ، قَال: حدثَنِي ثَور، قَالَ: حدثَنِي سالِم مولَى ابن مطِيعٍ، أَنه سـمِع أَبا هريرةَ رضِي الله عنْه يقُولُ: (افْتَتَحنَا خَيبر ولَم نَغْنَم ذَهبا ولا فِضةً، إِنما غَنِمنَا الْبقَر والإِبِلَ والْمتَاع والْحوائِطَ، ثُم انْصرفْنَا مع رسول اللهِ ﷺ إِلَى وادِي الْقُرى ومعه عبد لَه يقَالُ لَه: مِدعم، أَهداه لَه أَحد بنِي الضبابِ. فَبينَما هو يحط رحلَ رسول اللهِ ﷺ إِذْ جاءه سـهم عائِر[86] حتى أَصاب ذَلِك الْعبد، فَقَالَ الناس هنِيئاً لَه الشهادةُ. فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: بـلْ والذِي نَفْسِي بِيدِهِ إِن الشملَةَ[87] التِي أَصابها يوم خَيبر مِن الْمغَانِمِ لَم تُصِبها الْمقَاسِم لَتَشْتَعِلُ علَيهِ نَارا. فَجاء رجلٌ حِين سمِع ذَلِك مِن النبِي ﷺ بِشِراكٍ أَو بِشِراكَين[88]، فَقَالَ: هذَا شَيء كُنْتُ أَصبتُه؟ فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ : شِراك أَو شِراكَان مِن نَارٍ).

**أطرافه:** رواه البخاري أيضاً عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، بإسناده ومعناه.[89]

### المقارنة بين الأسانيد

في إسناد البخاري عن عبدا بن محمد الجعفي ثلاثة رواة بين البخاري ومالك. بيـنما في إسناده الآخر عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، ليس بينهما سوى إسماعيل هـذا. فـيكون البخاري قد نزل في إسناده الأول عن مالك درجتين. قال ابن حجر "نزل البخاري في هذا الحديث درجتين".[90]

قلت: وقد نظرت في أحاديث مالك في الصحيح، فوجدت كثيراً منها بواسطة راوٍ واحدٍ بينه وبين البخاري، مثل الحديث رقم (**2925 و 3094** بواسطة إسحاق الفروي)،

والحديث رقم (**1461** بواسطة عبدا بن يوسف)، والحديث رقم (**2318** بواسطة يحيى بن يحيى)، والأحاديث (**22 و 37 و 46 و 66 و 76 و 83** كلها بواسطة إسماعيل بن أبي أويس) والأحاديث (**29 و 54 و 139 و 280 و 431** كلها بواسطة القعنبي).

وشيخ شيخ البخاري في هذا الإسناد - معاوية بن عمرو - هو شيخ قديم للبخاري، روى عنه حديثاً واحداً في الصحيح بدون واسطة، والباقي بواسطة، كما هو مبين في الحديث الرابع. وبذلك نزل درجة في سماع هذا الحديث منه.

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

روى البخاري الحديث عن عبدا الجعفي بإسناد نازل، بالرغم من روايته له عالياً عن ابن أبي أويس، وذلك لما اشتملت عليه الرواية النازلة من تحديث الإمام مالك عن ثور. ونقل ابن حجر عن ابن طاهر؛ قوله: "والسر في ذلك أن في رواية أبي إسحاق الفزاري وحده عن مالك " حدثني ثور بن زيد "، وفي رواية الباقين " عن ثور ". وللبخاري حرص شديد على الإتيان بالطرق المصرحة بالتحديث".[91]

قلت: ورد في رواية البيهقي من طريق أبي إسحاق الفزاري عن مالك تحديثه عن ثور.[92]

ولم أجد له تصريحاً بالسماع من طريق ابن وهب ، أو من طريق ابن القاسم ، أو من طريق القعنبي. ويبدو أن أباإسحاق الفزاري انفرد بصيغة التحديث. وهذا يدل على أن الإمام البخاري ينتخب طرقاً معينة للحديث لما تشتمل عليه من فوائد، ويؤكد ما ذكره ابن طاهر من حرص البخاري على الإتيان بالطرق المصرحة بالتحديث، ويدل على سعة اطلاعه على طرق الحديث وتحملها؛ سيما وأن البخاري لم يخرج - في صحيحه - لأبي إسحاق الفزاري عن مالك سوى هذا الحديث، فانتخب روايته لأجل فائدة تصريح مالك بالسماع في روايته دون باقي الروايات.

ونحوه السيوطي إلى أهمية الطريق النازل إذا عز ولم يجده بإسناد عالٍ، ومثّل على ذلك بحديث البخاري هذا؛ حيث قال: "واعلم أن كل حديث عز على المحدث ولم يجده غالباً، ولا بد له من إيراده فمن أي وجه أورده فهو عالٍ بعزته، ومثل ذلك بأن البخاري روى عن أماثل مالك، ثم روى حديثاً لأبي إسحاق الفزاري عن مالك، لمعنى فيه، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال".[93]

## الحديث الثامن

قال الإمام البخاري[94]: حدثـنَا يحـيى بن قَزعةَ حدثَنَا إِبراهِيم عن ابن شِهابٍ عن أَبِي سلَمةَ، والأعرج ،

(ح)، وحدثَنَا إِسماعِيلُ حدثَنِي أَخِي[95] عن سلَيمان عن محمدِ بن أَبِي عتِيقٍ عن ابن شِهابٍ عـن أَبِـي سلَمةَ بن عبدِ الرحمن وسعِيدِ بن الْمسيبِ أَن أَبا هريرةَ قَالَ: (استَب رجلٌ مِن الْمسـلِمِين ورجلٌ مِن الْيهودِ فَقَالَ الْمسلِم: والَّذِي اصطَفَى محمدا علَى الْعالَمِين ـ فِي قَسمٍ يقْسِـم بِهِ ـ ، فَقَالَ الْيهودِي: والَّذِي اصطَفَى موسى علَى الْعالَمِين. فَرفَع الْمسلِم يده عِنْد ذَلِـك فَلَطَم الْيهودِي. فَذَهب الْيهودِي إِلَى رسول اللهِ ﷺ فَأَخْبره بِالَّذِي كَان مِن أَمرِهِ وأَمر الْمسـلِمِ. فَقَالَ النبي ﷺ : لا تُخَيروني علَى موسى، فَإِن الناس يصعقُون يوم الْقِيامةِ فَأَكُون أَولَ من يفِيقُ، فَإِذَا موسى باطِشٌ بِجانِبِ الْعرشِ فلا أَدري أَكَان فِيمن صعِقَ فَأَفَاقَ قَبلِي أَو كان مِمن استَثْنَى الله).

**أطرافه:** رواه البخاري في موضع آخر[96] أيضاً عن يحيى بن قزعة؛ بإسناده هنا. ورواه أيضـاً عن عبدالعزيز ابن أبي أويس[97]، كلاهما عن إبراهيم بن سعد بن عبدالرحمن بن عـوف عن الزهري، بإسناده. ورواه أيضاً عن أبي اليمان: الحكم بن نافع، عن شعيب ابن أبي حمزة، تابع إبراهيم بن سعد، وابن أبي عتيق، في الرواية عن الزهري، به.[98]

ورواه الـبخاري أيضاً من طريق الأعرج وحده عن أبي هريرة[99]، وكذلك من طريق الشعبي عن أبي هريرة.[100]

وتكلـم ابـن حجر في اختلاف طرق الحديث على الزهري؛ مرة عن أبي سلمة والأعرج، ومرة عن أبي سلمة وسعيد ابن المسيب، فقال: "والحديث محفوظ للزهري على الوجهين".[101]

**المقارنة بين الأسانيد**

روى الـبخاري الحديـث من ثلاث طرق عن الزهري: طريق إبراهيم بن سعد، وطـريق شـعيب، وطريق محمد ابن أبي عتيق. واختلفت أسانيده عنه ـ من جهة العلو والنزول ـ على النحو التالي:

1 ـ إسناده من طريقي شعيب، وإبراهيم، عالٍ؛ لأن الواسطة بين البخاري والزهري في أسانيده الثلاثة من هذا الطريق راويان فقط.

2 ـ إسـناده مـن طريق ابن ابي عتيق نازل جداً. لأن الواسطة بين البخاري والزهري أربعة رواة.

3 ـ بالـرغم مـن نـزول الإسناد جداً إلا أن وفاة شيخ البخاري في الإسناد العالي: أبو اليمان ـ على سبيل المثال ـ مقاربة لسنة وفاة شيخه في الإسناد النازل: إسماعيل ابن أبي أويس، فإن الأخير توفي بعد سابقه بأربع سنوات فقط.

4 ـ يـبدو أن شـيخه أبا اليمان قديم السماع من شيوخه، فإنه روى عن شيخه شعيب، والفـارق بينهما ستون سنة. أما في الإسناد النازل فالفارق الزمني بين الراوي وشيخه قصـير؛ إذ الفـرق بين شيخ البخاري: إسماعيل وشيخه في الإسناد: أخوه عبدالحميد أربع وعشرين سنة، والفارق بين عبدالحميد وشيخه سليمان بن بلال خمس وعشرون سـنة، ويـبقى الفارق بين سليمان وشيخه محمد ابن أبي عتيق (تلميذ الزهري)، إذ لم أقـف علـى سـنة وفاة ابن أبي عتيق، وهو من الطبقة السابعة، وتلميذه: سليمان من الثامنة.

5 ـ نظرت في أسانيد البخاري عن الزهري في الصحيح، فوجدت أنه يروي عنه كثيراً بواسطة رجلين.(102)

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

الوقـوف على إسناد للبخاري في الصحيح نازل جداً، بالرغم من روايته له عالياً بدرجتيـن يثير اهتمام الباحث، وربما استغرابه للوهلة الأولى. ولكن عند إمعان النظر في أسـانيد الحديـث تتضـح الحكمة الظاهرة، من رواية الإسناد النازل كما الإسناد العالي. وسأوضح ذلك بالنسبة لهذا الحديث على النحو التالي:

**1** ـ بالـنظر في الإسناد العالي الأول عن الزهري، وذلك من طريق شعيب عنه، يتضح أنه يشتمل على فائدتين - سوى علو الإسناد - إلا أن فيه إشكالاً.

أمـا الفائدتان؛ فالأولى منهما: تصريح الزهري في الإسناد بقوله: (أخبرني). ومعلوم أنه مدلس من المرتبة الثالثة كما في طبقات المدلسين لابن حجر.(103)

والفـائدة الثانية: في شعيب نفسه، فإنه من أثبت الناس في الزهري كما قال ابن معين. وقال أبوداود: "كان أصح حديثاً عن الزهري بعد الزبيدي"، بل وجعله أحمد في درجة الزبـيدي. وقدمه أبو زرعة على ابن أبي الزناد في الزهري. وكان كاتباً للزهري كما قال ابن معين والخليلي.(104)

وأمـا الإشكال؛ فهو في شيخ البخاري في الإسناد: أبواليمان: الحكم بن نافع، ثقة ثبت، إلا أنـه اتُهم بأن أكثر حديثه عن شعيب مناولة، وقد ذكر الإمام أحمد عن ابن شعيب قوله: "إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد، وهو يقول أخبرنا"، وورد عن أبي اليمان قوله: "المناولة لم أخرجها لأحد"، إلا أنه أخطأ في حديث لشعيب فجعله عن ابـن أبي حسين، وتعلل أبو اليمان ـ بعد معرفة خطئه ـ بقوله: "والذي حدثتكم عن ابـن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها"، وذلك لأن كتاب شعيب عن ابن أبي حسين

كـان ملصقاً بكتاب الزهري. واتهمه أبو زرعة بأنه لم يسمع من شعيب إلا حديثاً واحداً، وكذا نُقل عن أبي داود نحوه.[105]

2 ـ بالنظر في الإسناد العالي الثاني عن الزهري، وذلك من طريق إبراهيم بن سعد عنه، يتضح أنه يشتمل على فائدة تصريح الزهري في الإسناد بقوله: حدثناه". إلا أنه لم يسلم، فإن إبراهيم بن سعد مع كونه ثقة حجة، إلا أن صالح جزرة قال: "حديثه عن الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري".[106] وقال الذهبي: "ساق له ابن عدي عدة غرائب عن الزهري مما خولف في إسنادها، يبدل تابعياً بآخر".[107] لكن ابن معين أثنى عليه في الزهري خاصة. ومع ما نقله الذهبي إلا أنه وثقه. ووثقه ابن عدي وأضاف: "وقول من تكلم فيه تحامل، وله أحاديث مستقيمة عن الزهري وغيره". وقال ابن حجر: ثقة حجة ، تُكلم فيه بلا قادح".[108]

3 ـ بناء على ما سبق من انتقادٍ في أبي اليمان، وإبراهيم بن سعد ـ وهما من رواة الإسنادين العاليين ـ يتضح سبب إيراد البخاري للرواية النازلة، فقد تابع محمد ابن أبي عتيق ـ في الإسناد النازل ـ كلاً من إبراهيم بن سعد، وشعيب ـ شيخ أبي اليمان ـ في الرواية عن الزهري.

ومع أن محمد ابن أبي عتيق بدرجة مقبول كما قال ابن حجر، فإن الذهلي قال عنه: "وهو حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية مقارب الحديث"[109]، وذكره ابن حبان في الثقات[110]. وليس الغرض في هذه الحالة الاحتجاج بحديثه، وإنما متابعة غيره ممن هو في درجة الثقة. والانتقاد القليل فيهما تنفيه المتابعة من غيرهما. ولذلك جعل البخاري روايته مقرونة برواية إبراهيم في نفس الإسناد. وهذا يدل على شدة تحري البخاري وحرصه على سلامة حديثه وصحته، ودفع مظنة الخطأ والتُهمة بغض النظر عن أهميتها أو صحتها في نظره.

## الحديث التاسع

قال الإمام البخاري[111]: حدثني إبراهيم بن الْمنْذِر حدثَنَا معن بن عِيسى حدثَنِي عبدالرحمن بن أَبِي الْموالِي قَالَ: سمِعتُ محمد بن الْمنْكَدِر يحدثُ عبد اللهِ بن الْحسن يقُولُ: أَخْبرنِي جابِر بن عبدِ اللهِ السلَمِي قَالَ: كَان رسولُ اللهِ ﷺ يعلم أَصحابه الاستِخَارةَ فِي الأُمور كُلها كما يعلمهم السورةَ مِن الْقُرآن، يقُولُ: (إِذَا هم أَحدكُم بِالأَمر فَلْيركَع ركْعتَين مِن غَير الْفَرِيضةِ ثُم لِيقُلْ اللهم إِني أَستَخِيرك بِعِلْمِك وأَستَقْدِرك بِقُدرتِك وأَسأَلُك مِن فَضلِك فَإِنك تَقْدِر ولا أَقْدِر وتَعلَم ولا أَعلَم وأَنْتَ علام الْغُيوبِ، اللهم فَإِن كُنْتَ تَعلَم هذَا الأَمر - ثُم تُسميهِ - بِعينِهِ خَيرا لِي فِي عاجِل أَمرِي وآجِلِهِ، قَالَ: أَو فِي دِينِي ومعاشِي وعاقِبةِ أَمرِي فَاقْدره لِي ويسره لِي ثُم بارك لِي فِيهِ، اللهم وإِن كُنْتَ تَعلَم أَنه شَر

لِـي فِـي دِينِـي ومعاشِي وعاقِبةِ أمرِي، أو قالَ: فِي عاجِلِ أمرِي وآجِلِهِ فاصرِفْنِي عنْه واقْدر لِي الْخَير حيثُ كان ثُم رضِنِي بِهِ).[112]

**أطـرافه:** رواه البخاري أيضاً عن مطرف بن عبدا [113]، وقتيبة[114]،كلاهما تابع معن بن عيسى بإسناده.

**المقارنة بين الأسانيد**

رواه الـبخاري من ثلاثة طرق عن عبدالرحمن بن أبي الموالي: الطريق الأولى عـن شيخه مطرف، والثانية عن شيخه قتيبة، كلاهما عن عبدالرحمن. فالواسطة بينهما راوٍ واحدٍ.

أمـا فـي الطـريق الثالثة - المثبتة في البحث - فقد نزل البخاري درجة، لأن الواسطة بينه وبين عبدالرحمن راويان؛ هما شيخه ابراهيم ، ومعن بن عيسى. قال ابن حجـر: "نزل فيه البخاري درجة؛ لأنه عنده في الموضعين المذكورين بواسطة واحد عن عبدالرحمن، وهنا وقع بينه وبين عبدالرحمن إثنان".[115]

وبالـرغم مـن نـزول الإسناد باعتبار الدرجات وطبقات الرواة، إلا أنه موافق لإسـناده العالى - تقريباً - عن شيخه قتيبة ـ باعتبار زمن السماع من الشيخ ـ ، لأن قتيبة توفي بعد شيخه في الإسناد النازل: إبراهيم بأربع سنوات؛ علماً بأن وفاة قتيبة (سنة 240هـ ـ)، ووفاة إبراهيم (سنة 236هـ). ويبقى إسناده الثالث عن مطرف أعلى من هذيـن الإسـنادين، لأن سماع البخاري منه قديم؛ حيث توفي (سنة 220هـ) وله ثلاثة وثمانون عاماً.[116]

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

نـزل الـبخاري فـي إسناده من طريق معن بن عيسى لفائدة تصريح محمد بن المنكدر بالسماع من جابر، حيث جاء فيه قوله: (أَخْبرنِي جابِر).

ولفـائدة إفصـاح عبدالرحمن بالواقع في حال تحمله عن ابن المنكدر؛ حيث قال عبدالرحمن: (سمِعتُ محمد بن الْمنْكَدِر يحدثُ عبد اللهِ بن الْحسن يقُولُ: أَخْبرنِي جابِر بن عبدِ اللهِ السلَمِي) أي أن عبدالرحمن كان جالساً حين حدث ابن المنكدر بهذا الحديث إلى عبدا بن الحسن بن علي بن أبي طالب، فسمعه عبدالرحمن منه على هذا الحال، فأفصح عن الواقع حين تحمله للحديث.

ونـوه ابـن حجـر إلى الحكمة فذكر هاتين الفائدتين، ثم أجاب على من يخشى الانقطـاع الـذي تحـتمله العنعنة الواردة في الروايات الأخرى؛ بما ورد في رواية ابن ماجـة[117] مـن طـريق خالد بن مخلد عن عبدالرحمن، قال: سمعت محمد بن المنكدر يحـدث عن جابر. وأضاف: "وخالد من شيوخ البخاري ، فيحتمل أن لا يكون سمع منه

هـذا الحديـث مـع أنـه لم يصرح بما صرحت به الرواية النازلة من تسمية المقصود بالتحديث وهو عبدا بن الحسن".[118]

قلت: رواه أيضاً عبد بن حميد[119] عن خالد بن مخلد، بمثل رواية ابن ماجه؛ فيه التصريح بالتحديث عن جابر. وعبد بن حميد في الطبقة الرابعة من شيوخ البخاري؛ وهم رفقاؤه في الطلب[120]. فإذا كان البخاري لم يسمع الحديث من خالد بن مخلد لأنه يعد في كبار شيوخه (توفي سنة 213هـ)، فإن احتمال سماعه من عبد بن حميد أكبر؛ لأنه في عـداد رفقائه؛ توفي (سنة 249هـ). ويبقى الأرجح في نظر الباحث أن البخاري انتقى روايـة شيخه ابراهيم بن المنذر عن معن - دون هاتين الروايتين - لاشتمالها على فائدة تسمية المقصود بالتحديث ، وهو عبدا بن الحسن، فضلاً عن فائدة التصريح بالتحديث.

وورد فـي رواية أبي داود[121] عن عبدالرحمن بن مقاتل عن عبدالرحمن، قال: (حدثنـي محمد بن المنكدر، أنه سمع جابر بن عبدا ) فيه تصريح ابن المنكدر بالسماع، ولكن لم يبين عبدالرحمن حال السماع من ابن المنكدر كما بينته رواية البخاري.

واعـترض ابن حجر على رواية أبي داود من جهة قول عبدالرحمن (حدثني ابن المـنكدر)؛ لأن واقـع الحـال كما في رواية البخاري أن عبدالرحمن قال: (سمعت ابن المـنكدر يحدث عبدا بن الحسن يقول: أخبرني جابر)؛ فلم يكن هو الشخص المقصود بالحديث، فكيف يعبر بصيغة (حدثني) التي تفيد السماع وحده من الشيخ؟

قـال ابن حجر بعد إيراده رواية أبي داود: "وعليه في ذلك اعتراض لاحتمال أن يكـون محمد بن المنكدر لم يقصده بالتحديث، وقد سلك في ذلك النسائي والبرقاني مسلك الـتحري؛ فكـان النسائي فيما سمعه في الحالة التي لم يقصده المحدث فيها بالتحديث، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا سمعت، بل يقول: فلان قرأه عليه وأنا أسمع. وكان البرقاني يقـول: سـمعت فلانـا يقول. وجوز الأكثر إطلاق التحديث والإخبار لكون المقصود بالتحديـث من جنس من سمع ولو لم يكن مقصوداً فيجوز ذلك عندهم لكن بصيغة الجمع فـيقول: حدثـنا؛ أي حـدث قوما أنا فيهم فسمعت ذلك منه حين حدث ولو لم يقصدني بالتحديث. وعلى هذا فيمتنع بالإفراد بأن يقول مثلا " حدثني " بل ويمتنع في الاصطلاح أيضـا؛ لأنـه مخصـوص بمن سمع وحده من لفظ الشيخ، ومن ثم كان التعبير بالسماع أصرح الصيغ لكونه أدل على الواقع".[122]

## الحديث العاشر

قال الإمام البخاري[123]: حدثَنَا حماد بن حميدٍ، حدثَنَا عبيد اللهِ بن معاذٍ، حدثَنَا أَبِي، حدثَنَا شُـعبةُ، عن سعدِ بن إِبراهِيم، عن محمدِ بن الْمنْكَدِر، قَالَ: رَأَيتُ جابِر بن عبدِ اللهِ يحلِفُ بِاللـهِ أَن ابن الصائِدِ الدجالُ. قُلْتُ: تَحلِفُ بِاللهِ؟! قَالَ: إِني سمِعتُ عمر يحلِفُ علَى ذَلِك عِنْد النبِي ﷺ فَلَم ينْكِره النبِي ﷺ .

**أطرافه:** لم يروه البخاري إلا في هذا الموضع.

**بيان نزول البخاري في الإسناد**

نـزل الـبخاري فـي هذا الإسناد عن شعبة درجتين، ونزل عن معاذ بن معاذ العنبري درجة. وتوضيح ذلك كما يلي:

1 ـ نـزل البخاري عن شعبة درجتين، لأن الرواة بينهما ـ في هذا الإسناد - ثلاثة -. بينما روى عنه أحاديث كثيرة في صحيحه بواسطة راوٍ واحدٍ فقط؛ وهم شيوخه فقط، مـثل: آدم بن أبي إياس (حديث **10، 15، 102، 117، 142**)، وهشام الطيالسي (حديـث **17، 32، 107، 150**)، وسـليمان بن حرب (حديث **21، 30، 151**)، ومحمـد بن عرعرة (حديث **48، 98**)، وعلي بن الجعد (**53، 106**)، وحجاج بن مـنهال (**55، 121**). وروى عـنه بواسطة راويين؛ كما في الأحاديث (**13، 81، 65، 69، 87، 251، 255**).

ويـبقى أن سـماع الـبخاري عالياً من شعبة بواسطة راوٍ، ونزل به في هذا الإسناد درجتيـن لأن الرواة بينهما ثلاثة. قال ابن حجر في تعليقه على الحديث: "إن البخاري إذا روى حديـث شعبة عاليا كان بينه وبينه راو واحد، وقد أدخل بينه وبين شعبة فيه ثلاثة".[124]

2 ـ نزل البخاري عن معاذ درجة، لأن بينهما راويين في هذا الإسناد. بينما روى له في الصحيح بواسطة شيخه فقط؛ كما في الأحاديث (1705، **2161، 3813، 3964، 4337، 6673**).

وشيخ البخاري في هذا الإسناد "حماد بن حميد"، يأتي في الطبقة الثانية عشرة من طبقات الرواة في التقريب، وهو يأتي في الطبقة الرابعة من طبقات شيوخ البخاري؛ وهم رفقـاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً، يخرج لهم البخاري ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم. والبخاري سمع هذا الحديث منه قبل وفاة عبيدا بن معاذ. قال المزي: "ووجـد في بعض النسخ العتيقة من الجامع، قال أبو عبدا : حماد بن حميد، صاحب لنا، حدثنا هذا الحديث وكان عبيدا في الأحياء حينئذ".[125]

ظاهـر كلام البخاري يدل على أنه من رفقائه حيث قال (صاحب لنا) ـ أي في المرتـبة الرابعة من شيوخه ـ، إلا أن الذهبي ذكر بأنه أصغر من البخاري، وعلى ذلك يكـون فـي المرتـبة الخامسة الخاصة بمن هم في عداد طلبته في السن والإسناد. وفي الحالتين فإن البخاري رواه نازلاً في الطبقة المتأخرة من شيوخه.

وقد روى مسلم[126]، وأبو داود[127] هذا الحديث عن عبيدا بلا واسطة؛ فالإسناد عـندهما أعلـى مـنه عـند البخاري. قال ابن حجر: "وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها الـبخاري عـن مسلم، أخرجها مسلم عن شيخ وأخرجها البخاري بواسطة بينه وبين ذلك

الشـيخ، وهـي أربعة أحاديث" وأضاف ابن حجر: "وذلك أن مسلماً في هذه الأربعة باقٍ علـى الـرواية عن الطبقة الأولى أو الثانية من شيوخه، وأما البخاري فإنه نزل فيها عن طبقته العالية بدرجتين. ".[128]

ويبقى إسناد البخاري عن شعبة ـ في المطلق ـ أعلى من إسناد مسلم؛ لأن مسلماً لم يرو عنه بأقل من راويين.[129] وقد ذكر السيوطي نوع العلو بالنسبة لإمام من الأئمة، ثم مثل بعلـو إسناد البخاري عن شعبة، حيث قال: "وأما بالنسبة إلى بعض الأئمة؛ فلأن شعبة بن الحجاج من كبار الأئمة الذين روى الأئمة الستة عن أصحابهم، ولم يقع حديثه بعلو إلا في كتاب البخاري وأبي داود، وبينهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد".[130]

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

نـزل الـبخاري درجتين لرواية الحديث عن شعبة، ودرجة لروايته عن معاذ بن معـاذ، وذلك لأن شعبة تفرد برواية هذا الحديث، وتفرد معاذ بروايته عنه، وتفرد عبيدا بـن معـاذ بروايـته عن أبيه. وبالرغم من أن تلاميذ شعبة في الصحيح تسعة وأربعون تلمـيذاً، وتلاميذه في الكتب التسعة مائة وتسعة وعشرون تلميذاً؛ إلا أن أحداً منهم لم يرو الحديث عن شعبة سوى معاذ.

وتلامـيذ معـاذ في الصحيح خمسة، روى البخاري عن أربعة منهم مباشرة؛ وهم عمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن المثنى العنزي، وخليفة بن خياط، ومحمد بن بشار. إلا أن الخـامس منهم؛ عبيدا بن معاذ، هو الذي تفرد برواية الحديث، مما اضطر البخاري إلى النزول درجة لأخذ حديثه بواسطة حماد بن حميد.

ولقـد بـدا للباحـث السؤال الآتي: لم أخذ البخاري حديث معاذ بواسطة الشيوخ الأربعـة المذكوريـن، مـع إمكان تحصيله بواسطة ابنه عبيدا ، وربما يكون أولى من الآخرين؟ وربما يكمن الجواب فيما ورد عن ابن معين من ترجيحه لأخيه مثنى ابن معاذ عليه، وقوله:"وهو خير من أخيه عبيدا بن معاذ مائة مرة"[131]. فلعل البخاري لم يعجبه عبيدا ، فلم يعتن بحديثه، وأخذ أحاديث أبيه بواسطة الشيوخ الآخرين.

وعبـيدا ليس شيخاً قديماً بحيث يتعذر على البخاري السماع منه، والاعتذار له بذلك. فهو لا يأتي في الطبقة الأولى أو الثانية من شيوخه، بل في الطبقة الثالثة (الوسطى) مـن شـيوخه. وذلك لأن عبيدا من الطبقة العاشرة في التقريب (توفي سنة 237هـ)،[132] وجميع من ذكرهم ابن حجر في الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري[133] هم في الطبقة العاشرة عند ابن حجر في التقريب. كما ثبت أن البخاري سمع الحديث من حميد؛ في حياة عبيدا .

وقـد نظرت في أحاديث عبيدا في الصحيح؛ فوجدتها قليلة جداً؛ ذكر ابن حجر أنهـا سـبعة[134]، وبحثت من خلال الحاسوب فوجدت أن المتصل منها ثلاثة فقط - هذا أحدهـا -، والباقي معلق. والحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة المتصلة برقم 4648 وهو

بواسـطة شـيخه أحمد بن النضر عن عبيدا ، والثالث برقم 4649 وهو بواسطة شيخه محمد بن النضر عن عبيدا .

ويبدو أن الإمام مسلم كان على خلاف البخاري، فقد سمع منه مباشرة، وأكثر من الـرواية عنه؛ فقد ذكر ابن حجر أنه روى له في صحيحه مائة وسبعة وستين حديثاً.[135] لذا جاء إسناده أعلى من إسناد البخاري هنا.

ويبدو أن البخاري اضطر إلى روايته نازلاً لنُدرة الحديث في هذا الباب، ومطابقته للـترجمة، حيـث ترجم له بعنوان: (من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة، لا من غير الرسـول) والشاهد من الحديث احتجاج جابر بالحلف على أن ابن الصياد هو الدجال، بما كان من حلف عمر بن الخطاب بحضرة النبي ﷺ دون أن ينكر عليه، فحلف جابر اعتماداً على سكوت النبي فكأنه مقر له. ولم يخرج البخاري في هذا الباب سوى هذا الحديث.

## الحديث الحادي عشر

قال الإمام البخاري[136]: حدثَنَا آدم حدثَنَا شُعبةُ عن قَتَادةَ عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ عن النبي ﷺ قَالَ: (هذِهِ وهذِهِ سواء؛ يعني الْخِنْصر، والإِبهام).
حدثَنَا محمد بن بشارٍ حدثَنَا ابن أَبِي عدِي عن شُعبةَ عن قَتَادةَ عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ قَالَ: سمِعتُ النبِي ﷺ ، نَحوه.

**أطرافه:** رواه البخاري في هذا الموضع فقط من هذين الطريقين.

**المقارنة بين الإسنادين**

بالنظر في الإسناد الأول للبخاري يتبين أن الواسطة بينه وبين شعبة شيخه فقط. بينما نزل البخاري في إسناده الثاني درجة؛ لوجود راويين بينهما.

وشـيخ البخاري في الإسناد النازل "محمد بن بشار" متأخر في الوفاة (سنة 252 هـ ـ)، بينما شيخه في الإسناد العالي "آدم بن أبي إياس" قديم؛ حيث توفي (سنة 221هـ ـ)[137]، وعده ابن حجر في رأس الطبقة الثانية من شيوخ البخاري.[138] وربما يأتي شيخه الآخر في الطبقة الرابعة بالنظر إلى وفاته مقارنة بوفيات شيوخ هذه الطبقة. لذا فإن سماع البخاري من آدم عالٍ مقارنة بسماعه من ابن بشار.

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

روى البخاري الإسناد النازل متابعة للإسناد العالي، وذلك من أجل فائدة تصريح ابـن عـباس بالسماع؛ حيث قال: (سمعت النبي ﷺ )، بينما ورد في الإسناد العالي بلفظ:

(قـال). قـال ابن حجر: "نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه بالسماع".

وقد روى الحديث سبعة آخرون عن شعبة، تتبعت لفظ حديثهم في الإسناد في كتب السنة فلم أجد تصريحاً بالسماع إلا في رواية ابن أبي عدي - النازلة - عند البخاري، لذا فهي عزيزة من بين سائر الروايات.

وربمـا تصـرفَ الرواةُ في اللفظ من صيغة السماع إلى صيغة القول، لامتناع التدلـيس في حق الصحابة رضوان ا عليهم. إلا أن الإمام البخاري تحرى ذلك، ورواه نازلاً، بالرغم من عدم تأثيره في صحة الحديث وسلامة الإسناد.

ويلاحظ الباحث أن إسناد البخاري - من الوجهين - فيه عنعنة قتادة، وهو مدلس مـن الثالـثة، فكان من الأولى والأجدر إيراده مصرحاً بالسماع. وبحثت لأرى هل فات الـبخاري رواية مصرح فيها بسماع قتادة، واستقصيت عشرات الروايات من طريقه في مختلف المصنفات؛ فلم أجده صرح بالسماع في أي منها. إلا أن ابن حجر احتج للبخاري فـي موضع آخر بأن رواية شعبة عن قتادة مأمون فيها تدليسه؛ حيث قال: "ورواية شعبة في قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة فإنه لا يسمع منه إلا ما سمعه".[139]

## الحديث الثاني عشر

قال الإمام البخاري[140]: حدثَنَا محمد بن عبدِ الرحِيم حدثَنَا هارون بن معروفٍ حدثَنَا عبد اللـهِ بـن وهبٍ قَالَ: وأَخْبرنِي ابن جريجٍ أَن الْحسن بن مسلِمٍ أَخْبره عن طَاوسٍ عن ابن عـباسٍ رضِي الله عنْهما قَالَ: (شَهِدتُ الصلاةَ يوم الْفِطْرِ مع رسول اللهِ ﷺ، وأَبِي بكْرٍ، وعمر، وعثْمان؛ فَكُلُّهم يصليها قَبلَ الْخُطْبةِ، ثُم يخْطُب بعد. فَنَزلَ نَبِي اللهِ ﷺ فَكَأَني أَنْظُر إِلَيهِ حِين يجلس الرجالَ بِيدِهِ، ثُم أَقْبلَ يشُقُّهم حتى أَتَى النساء مع بِلالٍ؛ فَقَالَ: ﴿يا أَيها النبِي إِذَا جاءك الْمؤْمِنَاتُ يبايِعنَك علَى أَن لا يشْرِكْن بِاللهِ شَيئًا ولا يسرِقْن ولا يزنِين ولا يقْتُلْن أَولادهن ولا يأْتِين بِبهتَانٍ يفْتَرِينَه بين أَيدِيهِن وأَرجلِهِن﴾[141] حتى فَرغَ مِن الآيةِ كُلِّها، ثُم قَـالَ حِين فَرغَ: أَنْتُن علَى ذَلِك؟ فَقَالَتْ امرأَةٌ واحِدةٌ لَم يجِبه غَيرها: نَعم يا رسولَ اللهِ. - لا يـدري الْحسن[142] من هِي - قَالَ: فَتَصدقْن. وبسطَ بِلالٌ ثَوبه، فَجعلْن يلْقِين الْفَتَخَ[143] والْخَواتِيم فِي ثَوبِ بِلالٍ).

**أطـرافه:** رواه الـبخاري عـن أبي عاصم: الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج؛ بإسناده، ولفظـه مختصر؛ اقتصر على قوله: (شهدت العيد مع النبي ﷺ فصلى قبل الخطبة).[144]
ورواه أيضـاً عن إسحاق بن إبراهيم بن نصر، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، بإسناده، ونحو لفظه.[145]

**المقارنة بين الأسانيد**

1 ـ نزل البخاري في إسناده عن محمد بن عبدالرحيم درجتين بينه وبينه ابن جريج، لأنه روى الحديـث نفسه عنه بواسطة شيخه أبي عاصم فقط، وفي الرواية الأخرى - عن شيخه إسحاق بن إبراهيم - بواسطة إثنين.

وقـد تتبعـت أسانيد البخاري إلى ابن جريج؛ فوجدت أن أكثر مروياته عنه بواسطة راوييـن. ووقفـت على أسانيد عالية له بواسطة راوٍ واحدٍ؛ وذلك من رواية ثلاثة من شـيوخه فقـط؛ هم شيخه أبوعاصم؛ كما في الأحاديث (1434، **1553، 1612، 1685، 1730، 1777، 1845، 1886، 1910**)، ومن رواية شيخه المكي بن إبراهيم؛ كما في الأحاديث (**1557، 1647، 2160**)، ومن رواية شيخه عثمان بن الهيثم؛ وهي قليلة جداً (حديث **1770، 5930**). ولم أجد أنه نزل في إسناده عن ابن جـريج إلى ثلاثة رواة إلا في هذا الإسناد، وفي حديث رقم (**4985**). ويجدر التنبيه إلـى أن البخاري روى لأبي عاصم والمكي بن إبراهيم عن ابن جريج بزيادة راوٍ ثانٍ بينهما؛ أحاديث قليلة منها (**4665، 4985، 2151**).

وشـيخ الـبخاري؛ أبوعاصم متوفى (سنة **212**هـ)، وشيخه الآخر مكي بن إبراهيم متوفى (سنة **219**هـ)؛ فهما من قدامي شيوخ البخاري، وعدهما ابن حجر في الطبقة الأولـى من شيوخه؛ حدثوا عن التابعين. لذا فإن سماع البخاري منهما قديم، حقق به علو الإسناد غالباً.

بيـنما شـيخه - في الإسناد النازل - محمد بن عبدالرحيم؛ متأخر الوفاة (سنة 255 هـ)؛ وهـو فـي الطـبقة الـرابعة من شيوخه؛ رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً.[146]

2 ـ نـزل الـبخاري فـي إسناده هذا عن ابن وهب درجة، فإنه روى عنه هنا بواسطة راوييـن، بينما يروي له البخاري بواسطة راوٍ واحدٍ. وقد تتبعت حديث ابن وهب عن ابن جريج وغيره، فوجدت أن أكثر حديث البخاري عنه بواسطة راو واحد. وأحاديث ابن وهب عن ابن جريج في صحيح البخاري؛ جميعها بواسطة شيخ البخاري فقط، إلا هذا الحديث، زاد فيه راوياً ثانياً.

ونـبه ابـن حجـر إلى نزول البخاري في الإسناد درجتين بالنسبة لابن جريج، ودرجة بالنسبة لابن وهب.[147]

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

عند النظر في أسانيد البخاري - العالي منها والنازل - لا يجد الباحث فرقاً مهماً بينها؛ خصوصاً وأن ابن جريج ـ وهو مدلس من الطبقة الثالثة[148] ـ صرح بالتحديث فيها جميعاً.

إلا أن الفـرق بينها في لفظ الحديث، فقد ورد اللفظ في الإسناد العالي من رواية أبـي عاصم مختصراً، اقتصر على قوله: (شهدت العيد مع النبي ﷺ قبل الخطبة)، بينما ورد اللفـظ في الإسنادين الآخرين تاماً؛ وفيه زيادة كبيرة. لذا نزل البخاري في الإسناد طلـباً لـتمام اللفظ وكماله؛ سيما وأنه احتج به في كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ إِذَا جـاءك الْمُؤْمِنَاتُ يبايِعنَك ﴾، وورد في الحديث أن النبي ﷺ وعظ النساء بالآية المذكورة وقرأها بتمامها عليهن؛ ثم سألهن: أنتن على ذلك؟ وذلك إشارة إلى بيعته للنساء.

وأشـار ابن حجر إلى الحكمة من نزول الإسناد بقوله: "وكأن السبب فيه تصريح ابـن جريج في هذه الطريق النازلة بالإخبار. وقد أخرج البخاري طرفاً من هذا الحديث فـي كـتاب العيدين عن أبي عاصم عن ابن جريج بالعلو، وهو من أوله إلى قوله " قبل الخطبة " وصرح فيه ابن جريج بالخبر، فلعله لم يكن بطوله عند ابن أبي عاصم ولا عند من لقيه من أصحاب ابن وهب".[149]

قلـت: تردد كلام ابن حجر في عزو السبب إلى تصريح ابن جريج بالسماع، أو زيـادة اللفظ. وعزوه إلى التصريح بالسماع ليس بسبب مقنع ما دام قد صرح بالسماع فـي الإسناد العالي؛ إلا أن يكون ذلك من قبيل المتابعة على التصريح بالسماع. في حين زيـادة اللفظ - في الإسناد النازل - سبب ظاهر. وصنيع البخاري يدل عليه، من جهة التبويب كما سبق الإشارة إليه، ومن جهة أخرى أيضاً حيث علق البخاري عقب الإسناد العالي بقوله: وزاد ابن وهب عن ابن جريج (فأتى النساء فأمرهن بالصدقة، فجعلن يلقين الفتخ والخواتيم في ثوب بلال) ، فذلك دالٌ على أن البخاري اعتنى بالرواية النازلة نظراً لما اشتملت عليه من زيادة في اللفظ.

## الحديث الثالث عشر

قـال الإمام البخاري[150]: حدثَنَا محمد بن عبدِ الرحِيمِ أَبو يحيى أَخْبرنَا عفان حدثَنَا حماد بن زيدٍ حدثَنَا ثَابِتٌ عن أَنَسٍ رضِي الله عنْه: كُنْتُ ساقِي الْقَومِ فِي منْزِلِ أَبِي طَلْحةَ وكَان خَمـرهم يومئِذٍ الْفَضِيخَ[151]، فَأَمر رسولُ اللهِ ﷺ منَادِيا ينَادِي: أَلا إِن الْخَمر قَد حرمتْ. قَالَ فَقَالَ لِي أَبو طَلْحةَ: اخْرج فَأَهرِقْها؟ فَخَرجتُ فَهرقْتُها، فَجرتْ فِي سِكَكِ الْمدِينَةِ. فَقَالَ بعـض الْقَـومِ: قَد قُتِلَ قَوم وهِي فِي بطُونِهِم. فَأَنْزلَ الله ﴿لَيس علَى الَّذِين آمنُوا وعمِلُوا الصالِحاتِ جنَاح فِيما طَعِموا﴾ الْآيةَ [152]

**أطـرافه:** رواه البخاري أيضاً عن أبي النعمان: محمد بن الفضل السدوسي عن حماد بن زيـد، به، واقتصر لفظه على (أَن الْخَمر الَتِي أُهرِيقَتْ الْفَضِيخُ)، ثم رواه بلفظ تام؛ فقال: (وزادنِـي محمـد الْبِيكَنْدِي عن أَبِي النعمان قَالَ) فذكر الحديث بهذا الإسناد ونحو لفظه مطولاً[153]. ورواه البخاري أيضاً من طرق أخرى كثيرة.[154]

**المقارنة بين الأسانيد**

1 ـ نزل البخاري في هذا الإسناد درجة بينه وبين حماد بن زيد؛ فإنه روى عنه بواسطة شيخه مسدد كما في الحديث **(932 )**، وبواسطة شيخه قتيبة كما في الحديث **(1048 )**. بيـنما إسـناده هنا بواسطة راويين: محمد بن عبدالرحيم، وعفان. وإسناده الثاني بواسـطة راويين: محمد بن سلام البيكندي ، ومحمد بن الفضل السدوسي. ولكن رواه عالياً عن محمد بن الفضل إلا أن لفظه اقتصر على (أَن الْخَمر الَتِي أُهرِيقَتْ الْفَضِيخُ).

ويـنوه الباحث إلى أن عفان بن مسلم شيخ قديم للبخاري روى عنه بدون واسطة كما في الحديـث رقم (1368) ، ونزل البخاري في الرواية عنه هنا بواسطة شيخ آخر هو محمـد بن عبدالرحيم. كما نزل في الإسناد الثاني؛ فروى الحديث تاماً عن محمد بن الفضـل بواسـطة شـيخه البيكندي، مع أن محمد بن الفضل شيخ للبخاري روى عنه مباشرة في أحاديث كثيرة منها **(58، 60، 244، 270).**

2 - روى مسـلم[155] هـذا الحديث بإسناد أعلى من إسناد البخاري؛ فقد رواه مسلم عن سليمان بن داود العتكي، عن حماد بن زيد. الواسطة فيه رجل واحد بينما عند البخاري اثـنان. ويلحـظ الباحـث أن شيخ مسلم: سليمان العتكي، هو شيخ للبخاري روى عنه مباشرة؛ كما في الحديث **(52، 84).**

الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل:

1 ـ نزل البخاري في روايته عن شيخه عفان فرواه عنه بواسطة، لفوات سماع الحديث عليه من عفان مباشرة؛ خاصة أنه شيخ قديم للبخاري.

2 ـ نزل البخاري في الرواية عن شيخه محمد بن الفضل فرواه عنه بواسطة، لأن سماعه للحديث منه كان قاصراً على بعض لفظه، فنزل درجة حرصاً على الرواية التامة من الطريق النازلة. وقد رواه الدارمي[156] عن محمد بن الفضل، بإسناده وتمام لفظه.

3 ـ أمـا بخصـوص نـزول الـبخاري على مسلم، فقد ذكر ابن حجر ذلك في عوالي مسـلم[157]، وعلّق على رواية البخاري بقوله: "فكأنه سمعه من مسلم" ولم يذكر ابن حجر الحكمة من ذلك.

وقد تسائل الباحث عن سبب نزول البخاري عن مسلم في هذا الإسناد مع أن شيخ مسـلم: العتكـي الـراوي عن حماد بن زيد، هو شيخ للبخاري. فلِم لم يرو الحديث عنه

ليحصـل بذلك على علو الإسناد؟ بل إن أبا داود[158] روى الحديث عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد، وسليمان بن حرب شيخ للبخاري أيضاً.

وربما يكون من السهل الجواب عليه بأن البخاري لم يسمع هذا الحديث من العتكي أو من سـليمان بـن حرب، فرواه من طريق عفان، ومحمد بن الفضل. إلا أن الباحث يرى أن صنيع البخاري أعمق من ذلك.

فقـد نظـرت فـي هذه الطرق فوجدت أن أجودها طريقي: عفان بن مسلم، ومحمد بن الفضل. لذا روى البخاري هذا الحديث من هذين الطريقين دون غيرهما مع إمكان روايته مـن طـرق أخرى أعلى منها؛ مثل العتكي أو سليمان بن حرب، فكان نزوله في الإسناد لجودته.

ولتوضـيح جودة الإسناد من هذين الطريقين أنقل بعض أقوال النقاد في هؤلاء الرواة عن حماد بن زيد.

أما عفان بن مسلم فهو أوثق هؤلاء الرواة ؛ وأثنى عليه النقاد كثيراً بما لا يتسع المجـال لبسـطه، فقـد عـده ابـن معين في درجة مالك وشعبة والثوري. وقدمه على عبدالرحمـن بن مهدي. وكان يعرض حديثه الذي سمعه من يحيى بن سعيد القطان على عفان . بل كان يحيى بن سعيد نفسه إذا تابعه عفان على شئ ثبت عليه وإن كان خطأ، وإذا خالفه عفان في حديث رجع عنه وسأل الإمام أحمد: (من تابع عفان على كذا وكذا؟) فقال: (وعفان يحتاج إلى متابعة أحد!!)، ووصفه يحيى بن سعيد بأنه أضبط القوم للحديث، وكان إذا شك في حرف يضرب على خمسة أسطر.[159]

أمـا محمـد بـن الفضل ولقبه عارم؛ فهو أيضاً قريب من عفان بن مسلم لولا اختلاطه، فقد قال أبوحاتم: "إذا حدثك فاحتم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان... وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد ابن مهدي".[160]

وأما سليمان بن حرب؛ فهو مع جلالة قدره ، وكثرة ملازمته لحماد بن زيد، إلا أنه كان يقدم محمد بن الفضل على نفسه، وإذا خالفه في شئ رجع إليه.[161] وسليمان بن داود العتكي؛ مع توثيق العلماء له إلا أنه دون هؤلاء.[162]

ويخلـص الباحـث من هذه المناقشة إلى أن الإمام البخاري نزل في إسناده عن مسلم وأبي داود لجودة الإسناد من الطريق النازل عن عفان، ومحمد بن الفضل على باقي الطرق. كما إن لفظ الحديث من طريق سليمان بن حرب مختصر. وا أعلم.

## الحديث الرابع عشر

قال الإمام البخاري[163]: حدثِني أحمد بن الحسن حدثَنَا أحمد بن محمدِ بن حنْبل بن هلالٍ حدثَنَا معتَمِر بن سليمان عن كهمسٍ عن ابن بريدةَ عن أبِيهِ قَالَ: (غَزا مع رسول اللهِ ﷺ ست عشْرةَ غَزوةً).

**أطرافه:** لم يروه البخاري من حديث بريدة إلا في هذا الموضع.
وروى البخاري الحديث عن زيد بن أرقم[164] أنه غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، وأن النبي ﷺ غزا تسع عشرة غزوة. ورواه أيضاً عن البراء بن عازب،[165] قال: (غزوت مع النبي ﷺ خمس عشرة).

**بيان نزول البخاري في الإسناد**

نزل البخاري في حديثه هذا درجة بينه وبين معتمر بن سليمان؛ فقد روى عنه بواسطة رجلين. ونظرت في مرويته عنه في الصحيح؛ فوجدت أن أكثرها بواسطة شيخه فقط، كما في الأحاديث **(129، 311، 507، 602، 843، 1021، 1078).**

وقد علا مسلم على البخاري في هذا الحديث؛ فرواه عن الإمام أحمد مباشرة. قال ابن حجر: "وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة..."[166]. وقال في عوالي مسلم[167]: "أخرجه البخاري في المغازي من صحيحه؛ عن أحمد بن الحسن الترمذي، صاحب الإمام أحمد بن حنبل، عن أحمد. فوقع بدلاً، فكأنه سمعه من مسلم".

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

سبب نزول البخاري في إسناده فوات سماع الحديث عليه من الإمام أحمد بن حنبل، فنزل درجة ليحصل له سماع الحديث بواسطة شيخ آخر. والبخاري سمع من أحمد بن حنبل. قال الإمام محمد بن إسحاق بن مندة: "سمع منه وروى عنه في كتابه عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه حديثاً واحداً"[168].

ونظرت في حديث البخاري عنه في الصحيح؛ فوجدت أنه روى عنه إضافة لهذا الحديث، حديثا ثانياً قال فيه: "وزادني أحمد، حدثنا... "[169]، وحديثاً ثالثاً قال فيه: "وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا..."[170]، ورجح ابن حجر أنهما موقوفان، وأضاف: "وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة، وكأنه لم يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقى كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم ، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادراً، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد". [171]

قلت: اعتنى البخاري بإيراد الحديث في الصحيح - بالرغم من نزول الإسناد - لكي يضيف قولاً جديداً في عدد غزواته ﷺ. فقد ترجم البخاري في كتاب المغازي، بسؤال: كم غزا النبي ﷺ؟ ثم روى حديث زيد بن أرقم؛ وفيه أن النبي ﷺ غزا تسع عشرة غزوة. ثم روى حديث البراء؛ وفيه أنه غزا مع النبي ﷺ خمس عشرة غزوة. ثم روى حديث بريدة؛ وفيه أنه غزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة.

وإذا استثنينا حديث زيد فإن الحديثين الآخرين لا يدلان على عدد غزواته ﷺ ، بل يدلان فقط على عدد الغزوات التي غزاها كل من بريدة والبراء مع النبي ﷺ.

## الحديث الخامس عشر

قال الإمام البخاري رحمه ا [172]: حدثَنَا عبد الأعلى بن حمادٍ حدثَنَا يزيد بن زريعٍ حدثَنَا سعِيد حدثَنَا قَتَادةُ أَن عطَاء حدثَهم عن جابِر بن عبدِ اللهِ الْأَنْصارِي رضِي الله عنْهما: (أَن نَبِي اللهِ ﷺ صلى علَى أَصحمةَ النجاشِي فَصفنَا وراءه فَكُنْتُ فِي الصف الثانِي أَو الثالِثِ).

**أطرافه:** رواه البخاري أيضاً[173] عن مسدد، عن أبي عوانة اليشكري، تابع قتادة، بإسناده ولفظه؛ إلا أنه لم يذكر فيه اسم النجاشي. ورواه البخاري [174]من طرق أخرى تُوبع فيها قتادة، وعطاء. واقتصرت على هذا الطريق لأهميته في بيان المقصود.

**المقارنة بين الأسانيد**

نزل البخاري في إسناده عن قتادة درجة، لأن عدد الرواة بينهما ثلاثة. أما في إسناده الثاني راويان: شيخه مسدد ، وشيخ شيخه سعيد بن أبي عروبة. والبخاري روى عدداً من الأحاديث في صحيحه بواسطة رجلين؛ كما في الحديث **(15، 21، 44، 81).**

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

نزل البخاري في إسناده عن قتادة درجة، لأن الإسناد العالي من رواية أبي عوانة عن قتادة جاء بالعنعنة. وقتادة مدلس من الثالثة[175]. بينما ورد في الإسناد النازل تصريحه - وباقي الرواة - بالسماع؛ حيث قال: (أن عطاء حدثهم). كما إن المتن في الإسناد النازل اشتمل على فائدة أخرى؛ وهي ذكر اسم النجاشي.

## الحديث السادس عشر

قال الإمام البخاري رحمه ا **[176]**: حدثَنَا محمد بن سِنَانٍ قَالَ حدثَنَا فُلَيح ،(ح) و حدثَنِي إِبراهِيم بن الْمنْذِرِ قَالَ: حدثَنَا محمد بن فُلَيحٍ قَال: حدثَنِي أَبِي قَالَ: حدثَنِي هِلالُ بن علِي عن عطَاءِ بن يسارٍ عن أَبِي هريرةَ قَالَ: (بينَما النبِي ﷺ فِي مجلِسٍ يحدثُ الْقَوم جاءه أَعرابِي فَقَالَ: متَى الساعةُ؟ فَمضى رسولُ اللهِ ﷺ يحدثُ، فَقَالَ بعض الْقَومِ: سمِع ما قَالَ فَكَرِه ما قَالَ. وقَالَ بعضهم: بلْ لَم يسمع. حتى إِذَا قَضى حدِيثَه قَالَ: أَين أُراه السائِلُ عن الساعةِ؟ قَالَ: ها أَنَا يا رسولَ اللهِ. قَال: فَإِذَا ضيعتْ الْأَمانَةُ فَانْتَظِر الساعةَ. قَالَ: كَيفَ إِضاعتُها؟ قَالَ: إِذَا وسد الأمر إِلَى غَيرِ أَهلِهِ فَانْتَظِر الساعةَ).

**أطـرافه:** رواه البخاري في موضع آخر[177] بإسناده الأول عن محمد بن سنان عن فليح، به. ولفظه مختصر؛ حيث قال أبوهريرة: (قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ إِذَا ضيعتْ الأمانَةُ فَانْتَظِرِ السـاعةَ. قَـالَ: كيفَ إِضاعتُها يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: إِذَا أُسنِد الأمرِ إِلى غَيرِ أَهلِهِ فَانْتَظِرِ الساعةَ).

**المقارنة بين الأسانيد**

نـزل الـبخاري فـي إسـناده الثاني درجة بينه وبين فُليح؛ فإن الواسطة بينهما راويـان: شيخه إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن فليح. بينما الواسطة في الإسناد العالي - الأول - شيخه محمد بن سنان فقط.

وقد احتج البخاري بالرواية العالية في كتاب الرقاق؛ ثم كررها في هذا الموضع مقـرونة بالـرواية النازلة . قال ابن حجر: "ولأجل نزولها قرنها بالرواية الأخرى"[178] ولم يذكر ابن حجر سبب نزول البخاري في الإسناد.

وأورد السـخاوي هذا الحديث مثالاً لرأي جمهور المتقدمين؛ القائل بتقديم الإسناد العالي على النازل لشرفه. وذكر بأن رأي المتأخرين تقديم الإسناد النازل؛ ليكون لإيراد الأعلى بعده فرحة.[179]

**الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل**

**نزل البخاري في إسناده لفائدتين**

الأولـى: اشتملت الرواية النازلة على سبب ورود الحديث؛ وهو سؤال الأعرابي للنبي ﷺ عن الساعة.

الثانـية: موافقة الرواية النازلة لترجمة الباب. فقد ترجم في كتاب العلم بقوله: (من سئل وهو مشتغلٌ في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل). ومتن الرواية النازلة مطابق للترجمة؛ حيث ورد فيه حال السائل مع النبي ﷺ ، وجوابه له موافقاً للترجمة.

## الخاتمة

لقـد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على مسألة نزول البخاري فـي الأسانيد، وأسبابها، ومدى نزوله في الرواية عن بعض الرواة، وشيوخه الذين روى عـنهم نـازلاً. وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج؛ وهي على قسمين:

**أولاً: نتائج عامة**

1) روايـات الـبخاري بالإسناد النازل جاءت في أكثرها عنده من طرق عالية عن نفس الراوي الذي نزل في سماع حديثه.
2) نـزول البخاري في الرواية يضيف مزية وفائدة لصحيحه لم تشتمل عليها الروايات العالية، كالسماع، أو زيادة في المتن ..
3) تراوح نزول البخاري في إسناده عن بعض الرواة من درجة إلى ثلاث درجات؛ كما هو مبين في الجدول التوضيحي.
4) قـد يكـون الإسناد النازل عند البخاري باعتبار الدرجات مساوياً أو قريباً من الإسناد العالـي بحساب وفيات الشيوخ وقِدم السماع منهم، كما في الحديث الرابع، والسادس، والتاسع.
5) الإمـام البخاري ينزل في إسناده أحياناً بالرواية عن الطبقة الرابعة من شيوخه؛ وهم رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً؛ مثل حماد بن حميد ، ومحمد بن بشار، ومحمد بـن عبدالرحيم المعروف بصاعقة. وانظر ذلك في الحديث العاشر، والحادي عشر، والثانـي عشـر. وهؤلاء يخرج لهم البخاري ما فاته من مشايخه أو ما لم يجده عند غـيرهم كمـا سبق بيانه عن ابن حجر. والفوائد التي وقف عليها الباحث من الناحية التطبيقية بالنسبة لهؤلاء هي على النحو التالي: فوات سماع الحديث على البخاري من شـيوخه سوى شيخه حماد بن حميد، والتصريح بالسماع في رواية شيخه ابن بشار، وزيادة في متن رواية شيخه محمد بن عبدالرحيم.
6) الإمـام البخاري ينزل في إسناده أيضاً بالرواية عن الطبقة الخامسة من شيوخه؛ وهم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة كما سبق بيانه من قول ابن حجر. ومـثال ذلـك عبدا بن حماد الآملي ؛ تلميذ البخاري ووراقه، إلا أنه روى عنه في الصـحيح كما في الحديث الأول والثاني ــ من هذه الدراسة ــ والفائدة من إسناده النازل عنه في الحديث الأول متابعة شيخ آخر للبخاري متكلم فيه، والفائدة في إسناده الثانية التصريح بالسماع.
7) قـد يـنزل الـبخاري ـ بسبب فوات الحديث عليه عن شيخ قديم له ـ فيرويه عنه بواسطة شيخ آخر أصغر منه؛ كما في الحديث الأول؛ رواه عن شيخه الآملي عن ابن

معين، مع أن ابن معين شيخ للبخاري. وكما في الحديث الرابع؛ حيث سمعه من شيخه أحمـد ابن أبي رجاء عن معاوية بن عمرو، ومعاوية شيخ للبخاري. وكما في الحديث الخامس؛ حيث رواه عن شيخه محمد بن المثني عن أبي عاصم، وأبو عاصم النبيل شـيخ قديم للبخاري. وكما في الحديث الرابع عشر؛ رواه عن شيخه أحمد بن الحسن عـن أحمـد بن حنبل. والبخاري سمع من الإمام أحمد، إلا أنه فاته سماع الكثير منه لامتناع الإمام أحمد من

التحديـث فـي الرحلة الأخيرة للبخاري، واكتفى بمن لقي من شيوخ أحمد؛ مثل علي بن المديني.

8) الشيوخ الذين روى لهم البخاري نازلاً ــ من خلال الدراسة التطبيقية - هم: عبدا بـن حمـاد الآملي، وأحمد ابن أبي رجاء، ومحمد بن عبدالرحيم، وعبدا بن محمد الجعفـي، ومحمـد بن المثنى، وعمر بن محمد بن حسن، وحماد بن حميد، وأحمد بن الحسن الترميذي. وفي المقابل فإن البخاري روى هذه الأحاديث عالياً عن شيوخ قدماء مثل: يحيى ابن معين، وأبي عاصم النبيل، وآدم ابن أبي إياس، ومكي بن إبراهيم.

**ثانياً: نتائج خاصة بأسباب نزول البخاري في الإسناد**

1) اعتـناؤه بالتصـريح بالسـماع في الإسناد، سواء كان الراوي مدلساً كما في الحديث الرابع، والخامس عشر. أو كان غير مدلس كما في الحديث الثاني، والسابع ، والتاسع. أو كـان التصـريح بسـماع الصحابي من النبي ﷺ، وذلك بالرغم من بعد احتمال أن يكون الصـحابي سـمعه من تابعي، وعدم الضرر من احتمال رواية الصحابي عن الصحابي، وإنما ذلك كله حرصاً على سلامة حديثه ومبالغة في صحته.

2) اعتناؤه في متابعة شيخ قديم له تُكلم فيه، فيأتي بحديثه نازلاً عن شيخ آخر لمتابعته؛ كمـا في الحديث الأول حيث رواه عن شيخه عبدا الآملي نازلاً وذلك لمتابعة شيخه في الإسناد العالي: أحمد ابن أبي الطيب بسبب انتقاده. وكما في الحديث الثالث؛ حيث رواه نازلاً عن شيخه عبدان، وذلك لمتابعة شيخه في الإسناد العالي محمد بن يوسف.

3) اعتـناؤه فـي مـتابعة راوٍ بعينه في الإسناد، لانتقاده في الرواية عن الشيخ؛ فيأتي بالمتابعة له ولو بإسناد نازل، كما في الحديث الثامن؛ حيث انتُقد أبو اليمان في سماعه من شعيب، فتابعه بإسناد نازل من طرق عن شعيب.

4) فوات سماع الحديث على البخاري من شيخ قديم له، فيرويه نازلاً بواسطة شيخ آخر مـتأخر من أقرانه أو في عداد طلبته، كما في الأحاديث: الرابع، والخامس، والسابع، والثالث عشر، والرابع عشر.

5) إفصـاح الراوي بالواقع حال تحمله الحديث، وتسميته المقصود بالتحديث في الإسناد النازل دون الإسناد العالي، كما في الحديث الثامن.

6) تميز الرواية النازلة بزيادة في متن الحديث دون لفظ الرواية العالية، فيأتي بالرواية النازلة معها لأجل هذه الفائدة، كما في الحديث السادس، والثاني عشر، والخامس عشر.
7) إضافة الحديث النازل قولاً جديداً يساعد في وضوح الموضوع، كما في الحديث الرابع عشر؛ الخاص بعدد الغزوات.
8) اعتناؤه بالرواية النازلة لاشتمالها على سبب ورود الحديث، مع عدم وجوده في الرواية العالية.
9) اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام، كما في الحديث الثالث.
10) مناسبة الحديث النازل للترجمة مع تعذر وجوده عالياً، كما في الحديث العاشر، والسادس عشر.

وفي الختام؛ أحمد ا تبارك وتعالى على توفيقه وكرمه وفضله، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعله صائباً وسديداً، وأن يجنبي الزلل والخطأ فيما اجتهدت فيه، وأن يجعله عملاً صالحاً مقبولاً ينفعني به في الدنيا والآخرة.

## ملحق

كشف بأسماء الرواة الذين نزل البخاري في سماع حديثهم، ودرجات النزول

| الرقم | اسم الراوي | عدد رواة الإسناد العالي | عدد رواة الإسناد النازل | درجات النزول | رقم الحديث | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | قتادة | 2 | 3 | 1 | 15 | |
| 2 | الزهري | 2 | 4 | 2 | 8 | |
| 3 | بسر بن عبيد ا | 3 | 4 | 1 | 2 | |
| 4 | حميد الطويل | 2 | 3 | 1 | 4 | |
| 5 | هشام بن عروة | 1 | 3 | 1 | 6 | |
| 6 | الأعمش | 2 | 3 | 1 | 3 | |
| 7 | ابن جريج | 1 | 3 | 2 | 12 | |
| 8 | شعبة بن الحجاج | 1 | 3 | 2 | 10،11 | في ح11 نزل درجة |
| 9 | فُليح بن سليمان | 1 | 2 | 1 | 16 | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | عبد الرحمن ابن أبي الموالي | 1 | 2 | 1 | 9 | |
| 11 | مـالك بن أنس بن مالك | 1 | 3 | 3 | 7 | |
| 12 | حماد بن زيد | 1 | 2 | 1 | 13 | |
| 13 | معتمر بن سليمان | 1 | 2 | 1 | 14 | |
| 14 | إسماعيل بن مجالد | 1 | 2 | 1 | 1 | |
| 15 | حفص بن غياث | 1 | 2 | 1 | 6 | |
| 16 | معـاذ بـن معـاذ العنبري | 1 | 2 | 1 | 10 | |
| 17 | عـبد ا بن وهب القرشي | 1 | 2 | 1 | 12 | |
| 18 | أبو عاصم النبيل | **عنه بدون واسطة** | 1 | 1 | 5 | شيخ البخاري |
| 19 | معاوية بن عمرو | **عنه بدون واسطة** | 1 | 1 | 4،7 | شيخ البخاري |
| 20 | عفان بن مسلم | **عنه بدون واسطة** | 1 | 1 | 13 | شيخ البخاري |
| 21 | محمـد بـن الفضل السدوسي | **عنه بدون واسطة** | 1 | 1 | 13 | شيخ البخاري |
| 22 | يحيى بن معين | **عنه بدون واسطة** | 1 | 1 | 1 | شيخ البخاري |
| 22 | أحمد بن حنبل | **عنه بدون** | 1 | 1 | 14 | شيخ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البخاري | | | | **واسطة** | | |

**توضـيح**: يشتمل هذا الجدول على أسماء الرواة الذين نزل البخاري في الرواية عنهم - مـن خلال الدراسة التطبيقية - مرتبين حسب تقدم الوفاة، ويشتمل على عدد الرواة بينه وبينهم في مروياته عنهم بالإسناد النازل ، وبالإسناد العالي أيضاً، وعدد درجات النزول، مع الإشارة إلى شيوخه منهم، وأرقام الأحاديث.

---

**مراجع البحث**

(1) انظـر/ هدي الساري (ص 478) ) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

(2) لاحـظ ابن حجر نزول البخاري على مسلم؛ فصنف كتاباً صغيراً بعنوان عوالي مسلم؛ جمع فيه أربعين حديثاً على فيها مسلم على البخاري. ولكنه لم يذكر الحكمة من نزول البخاري في هـذه الأحاديـث. وقال ابن حجر في فتح الباري (153/8) عقب الحديث رقم (4473): "وهـو أحـد الأحاديـث الأربعة التي أخرجها مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعيـنها عن أولئك الشيوخ بواسطه، ووقع من هذا النمط البخاري أكثر من مائتي حديث؛ وقد جردتها في جزء مفرد )..

(3) معجـم مقايـيس اللغـة (105/3) لأبي الحسين: أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، الثانية 1970م.
(4) لسان العرب (221/3) للإمام جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر ـ بيروت.
(5) سورة المنافقون، آية (4).
(6) الكشـاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (109/4) للإمام أبي القاسم الزمخشري (ت 538هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.
(7) لسان العرب لابن منظور (221/3).
(8) لسان العرب (222/3).
(9) انظـر/ لسـان العرب (221/3)، والقاموس المحيط(303/1) للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المطبعة الحسينية بمصر، الثانية، ومختار الصحاح(316) للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ)، دار الكتب العربية ـ بيروت.
(10) لسان العرب ()
(11) قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث (ص 202) للشيخ/ محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الأولى 1979م.
(12) انظـر/ تيسـير مصطلح الحديث (ص 13)، للدكتور/ محمود الطحان، مطابع دار التراث العربي ـ القاهرة، 1981م.
(13) قواعد التحديث للقاسمي (ص 202).
(14) توضـيح الأفكـار لمعانـي تنقيح الأنظار (398/2 ـ 399). للإمام محمد بن إسماعيل الصـنعاني (ت 1182هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.
(15) المقدمـة لابـن الصـلاح مـع شـرحها التقييد والإيضاح للعراقي (ص 257). تحقيق: عبدالرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة، الأولى 1969م.
(16) قواعد التحديث للقاسمي (ص 127).
(17) المقدمة لابن الصلاح (ص 257).
(18) انظـر/ المقدمة لابن الصلاح (ص 257 ـ 260)، وشرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص 123 ـ 126). للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مكتبة الغزالي ـ دمشق
(19) الباعـث الحثيـث فـي اختصار علوم الحديث (ص 86). للحافظ إسماعيل بن كثير (ت 774هـ)، دار الفكر.
(20) المقدمة لابن الصلاح (257).

(21) معـرفة علـوم الحديث (ص 8) للإمام الحافظ الحاكم، محمد بن عبدا النيسابوري ت( 405هـ ـ). تصحيح وتعليق: أ.د. معظم حسين. طبعة إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن، من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(22) المقدمة لابن الصلاح (257).

(23) المقدمة لابن الصلاح (257).

(24) انظـر/ الباعـث الحثيـث في علوم الحديث (ص 85)، تدريب الراوي في شرح تقريب الـنواوي (172/2) للإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الثانية 1979م. ، وشرح نخبة الفكر (ص 123).

(25) توضيح الأفكار (400/2 ـ 401).

(26) انظر هذا القول وسابقه في تدريب الراوي (172/2).

(27) ألفـية الحديـث للعراقي مع شرحها فتح المغيب للسخاوي (2/3) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، توزيع دار البار ـ مكة المكرمة.

(28) انظر/ شرح نخبة الأفكار(126 ـ 129) بتصرف يسير.

(29) المقدمة لابن الصلاح (ص 263).

(30) تدريب لاراوي (2/ 171 ـ 172).

(31) المقدمة لابن الصلاح (ص 263).

(32) تدريب لاراوي (2/ 172).

(33) المقدمة لابن الصلاح (ص 263).

(34) الباعث الحثيث (ص 86).

(35) شرح نخبة الفكر (ص 123).

(36) تدريب لاراوي (2/ 172).

(37) اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر (533/2). للإمام/ محمد المناوي (ت 1031هـ)، تحقيق: ربيع بن محمد السعودي، مكتبة الرشد ـ الرياض، الأولى 1991م.

(38) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص 12).

(39) تدريب الراوي (2/ 169).

(40) هدي الساري (ص 479).

(41) هدي الساري (ص 479).

(42) صـحيح البخاري (المناقب/ إسلام أبي بكر رقم 3857)، كما في فتح الباري لابن حجر العسـقلاني، ترتيـب وترقيم ومراجعة: الشيخ/ محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب. وأشرف على التحقيق: الشيخ عبدالعزيز بن باز. دار المعرفة ـ بيروت.

(43) صحيح البخاري (المناقب/ قول النبي: لو كنت متخذاً خليلاً رقم 3660).

(44) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص 489).

(45) تقريـب التهذيـب (تـرجمة 3281). للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الثانية 1988م

(46) تقريب التهذيب (ترجمة 3281)، و (ترجمة 51).

(47) انظـر الأقـوال السابقة في: الجرح والتعديل (52/2)، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم: محمـد بـن إدريس الرازي (ت 327هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الأولى 1952م.، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (102/1 )، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت 718هـ)، دار الفكـر العربي، وتهذيب التهذيب (44/1 ـ 45) للحافظ أحمد بن حجر العسـقلاني (ت 852 هـ)، طـبعة مجلـس دائرة المعارف النظامية في الهند، الطبعة الأولى.، وتقريب التهذيب (ترجمة 51).

(48 تهذيب التهذيب (1/45).

(49) أخـرجه الـبخاري في (التفسير/ تفسير قوله تعالى: (قل يا أيها الناس إني رسول ا إليكم جميعاً) رقم 4640).

(50) هكـذا غير منسوب. وأشار ابن حجر إلى هذا الحديث في ترجمة عبد ا بن حماد الآملي، ونسبه إليه، وذكر بأن أبا إسحاق الحبال، والحاكم، وأبا نصر الكلاباذي نسبه على هذا الوجه، ونقـل عـن أبـي علي الجياني قوله: "نسبه أبو علي ابن السكن في روايته عن الفربري عن البخاري عبد ا بن حماد". تهذيب التهذيب (191/5).

(51) صحيح البخاري (المناقب/ قول النبي: لو كنت متخذاً خليلاً رقم 3661).

(52) انظر/ تهذيب التهذيب (54/11).

(53) هـو: الفضل بن العباس، أبو بكر الرازي، إما عصره في معرفة الحديث، طوف وصنّف، ثقـة ثبت سكن بغداد. انظر/ تاريخ بغداد (367/12)، وطبقات الحفاظ (271/1)، وطبقات المحدثيـن بأصبهان (165/3)، ونزهة الألباب في الألقاب (71/2) للحافظ أحمد بن حجر العسـقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: عبدالعزيز السديري، مكتبة الرشد ـ الرياض، الأولى 1989م.

(54) انظر الأقوال السابقة في تهذيب التهذيب (52/11 ـ 54).

(55) انظـر/ هـدي السـاري (448 ـ 449)، وعـدد ابن حجر أحاديث هشام بن عمار في الصحيح، وفاته ذكر حديثين له.
(56) صحيح البخاري (الغسل/ الستر في الغسل رقم 281).
(57) صحيح البخاري (الغسل/ الوضوء قبل الغسل رقم 249).
(58) مـرويات هـؤلاء الرواة عن الأعمش بحسب ترتيبهم على النحو التالي: صحيح البخاري (الغسـل/ الغسل مرة واحدة رقم 257، وتفريق الغسل والوضوء رقم 265)، و(المضمضة والاستنشاق في الجنابة رقم 259)، و(من أفرغ بيمينه على شماله رقم 266)،و (من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده رقم 274)،و (نفض اليدين من الغسل من الجنابة رقم 276 )، و(مسح اليد بالتراب رقم260).
(59) ورد التصـريح بالسماع في أحد الأسانيد العالية فقط، وذلك من رواية حفص بن غياث عن الأعمش، قال: "حدثني".
(60) فتح الباري (388/1).
(61)انظر/ تهذيب التهذيب (535/9 ـ 537).
(62)الثقات للعجلي (ص 416).
(63) صحيح البخاري (الأذان/ إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف رقم 719).
(64) صحيح البخاري (الأذان/ إلزام المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف رقم 725).
(65) فـتح الباري (208/2). للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ترتيب وترقيم ومراجعة: الشيخ/ محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب. وأشرف على التحقيق: الشيخ عبدالعزيز بن باز. دار المعرفة ـ بيروت.
(66) تهذيب التهذيب (39/3 ـ 40).
(67) طبقات المدلسين (60). للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: د. محمد عزب، دار الصحوة، القاهرة، الأولى 1986م.
(68) فتح الباري (208/2).
(69) فتح الباري (237/9).
(70) صحيح البخاري (الغسل/ من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل رقم 258).
(71) أي إنـاء قريـب من الإناء الذي يسمى الحلاب. والحِلاب: ما تُحلب فيه الغنم، كالمِحلَب. ووصـفه أبوعاصم بأنه أقل من شبر في شبر. انظر/ النهاية في غريب الحديث (422/1)، للإمـام مجدالدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت 606 هـ ـ)، تحقيق: طاهر الزاوي و محمود الطناحي، دار الباز للنشر والتوزيع ـ مكة المكرمة، وفتح الباري (371/1).

(72) هدي الساري (479).
(73) فتح الباري (371/1).
(74) استعنت في حصر الأعداد المذكورة بالحاسوب.
(75) صحيح البخاري (المناقب/ تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رقم 3818).
(76) صحيح البخاري (المناقب/ تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رقم 3816).
(77) صحيح البخاري (النكاح/ غيرة النساء ووجدهن رقم 5229).
(78) صحيح البخاري (المناقب/ تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رقم 3817).
(79) صحيح البخاري (الأدب/ حسن العهد من الإيمان رقم 6004).

(81) فتح الباري (137/7).
(82) استعنت بالحاسوب لحصر عدد المرويات.
(83) فتح الباري (137/7).
(84) إن البحث القائم في طرق الحديث عند البخاري تقود الباحث للاعتقاد ـ المبني على الدراسة التطبيقية وليس النظرية فقط ـ بأن للبخاري منهجاً دقيقاً في إيراد الطرق وانتقائها، سواء في ذلك الطرق العالية أو النازلة منها، وربما لا توجد طريق إلا ولها فائدة خاصة عنده، بحيث يجمع كل فوائد طرق الحديث في صحيحه. ومن ذلك حديث البخاري هذا، فإن أعلى طريق فيه ـ رواية سعيد بن عفير ـ اشتملت على فائدة إسنادية؛ وهي كتابة هشام بن عروة لليث بن سعد بحديثه هذا، وطريقه الأخرى العالية ـ عن أحمد بن أبي رجاء ـ اشتملت على تصريح هشام بالسماع من عروة دون سائر الروايات، وذلك لما عرف من تدليس هشام، وإن كان من الطبقة الأولى في المدلسين عند ابن حجر. وهذا يدل على حرص الإمام البخاري على صيانة الصحيح لأدنى شبهة في الراوي، واستيعابه لطرق الحديث رواية ودراية بعللها وفوائدها... .
(85) صحيح البخاري (المغازي/ غزوة خيبر رقم 4234).
(86) أي لا يدرى من رماه. وقيل: هو الحائد عن قصده. انظر/ النهاية لابن الأثير (328/3)، وفتح الباري (489/7).
(87) كساء يتغطى به، ويتلفّف به. النهاية لابن الأثير (501/2).
(88) الشراك: أحد سيور النعل التي تكون على وجهها. انظر/ النهاية لابن الأثير (467/2 ـ 468)، وفتح الباري (489/7).
(89) صحيح البخاري (الأيمان والنذور/ هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزروع رقم 6707).

(90) فتح الباري (488/7).
(91) فتح الباري (488/7).
(92) السنن الكبرى (316/6 ـ 317) للإمام الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ) دار المعرفة ـ بيروت.
(93) تدريب الراوي (2/ 169).
(94) صحيح البخاري (التوحيد/ باب في المشيئة والإرداة رقم 7472).
(95) هو: عبد الحميد بن عبد ا بن أبي أويس.
(96) صحيح البخاري (الخصومات/ ما يذكر في الإشخاص، والخصومة بين المسلم واليهود رقم 2411، 7472).
(97) صحيح البخاري (الرقاق/ نفخ الصور رقم 6517).
(98) صحيح البخاري (أحاديث الأنبياء/ وفاة موسى وذكره بعد رقم 3408).
(99) صحيح البخاري (الرقاق/ نفخ الصور رقم 6518) و (أحاديث الأنبياء/ قول ا تعالى (وإن يونس لمن المرسلين) رقم 3415).
(100) صحيح البخاري (تفسير القرآن/ قوله تعالى (ونفخ في الصور فصعق...) رقم 4813).
(101) فتح الباري (443/6).
(102) انظر الأحاديث بالأرقام التالية: (51 ، 3568 ، 5693 ، 1307 ، 2827 ، 3445 ، 4836 ، 4854 ، 4861 ، 6711).
(103) طبقات المدلسين لابن حجر (ص 70).
(104) انظر/ تهذيب التهذيب (351/4 ـ 352).
(105) انظر/ تهذيب التهذيب (2/ 441 ـ 443)، وتقريب التهذيب (ترجمة رقم 1464).
(106) انظر/ تهذيب التهذيب (121/1 ـ 123).
(107) انظر/ ميزان الاعتدال (34).
(108) انظر/ تقريب التهذيب (ترجمة رقم 177) ، وتهذيب التهذيب (121/1 ـ 123)، وميزان الاعتدال (34/1).
(109) تهذيب التهذيب (9/ 277).
(110) الثقات لابن حبان ( )
(111) صحيح البخاري (التوحيد/ قوله ا : (هو القاهر...) رقم 7390).
(112) نقل ابن عدي، وتبعه الذهبي، وابن حجر، انتقاد الإمام أحمد حديث عبدالرحمن بن أبي الموالي في الاستخارة بقوله: "يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ في الاستخارة ليس يرويه أحد غيره، هو منكر". وعقب ابن عدي بقوله: "هو مستقيم الحديث، والذي أنكر

علـيه حديـث الاستخارة، وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من أصحاب النبي كما رواه ابن أبي الموالي".

قـال ابـن حجر معلقاً على كلام ابن عدي: "يريد أن للحديث شواهد" ثم ذكر ابن حجر شـواهده مـن روايـة أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وأبي أيوب، وابن مسعود.

قلـت: روايـة الحديث عن هذا العدد الكثير من الصحابة يشكك في صحة ما نُقل عن الإمام أحمد. ولا يغيب عنه ورود الحديث من هذه الطرق. وتفرد عبدالرحمن بروايته لا يضره، فقد وثقه أحمد، وابن معين، وابن شاهين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبوزرعة: "لا بأس به صـدوق"، وقـال النسائي وأبو حاتم: "لا بأس به"، وقال ابن خراش: "صدوق". ووثقه الذهبي وقال في حديثه: هذا أخرجه البخاري.

ولا يستقيم قول الإمام أحمد في حديث عبدالرحمن بأنه منكر، مع روايته له في مسنده.

انظر/ الكامل في ضعفاء الرجال(307/4 ـ 308)، للحافظ عبدا بن عدي الجرجاني (ت 365هـ ـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، الثالثة 1988م، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (292/5)، والثقات (91/7) للحافظ محمد بن حبان التميمي (354هـ) مؤسسة الكتب الثقافـية، طـبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن، الهند 1981م، وتاريخ أسماء الـثقات (ص 213)، للإمـام عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين (ت 385هـ)، تحقيق: عـبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الأولى 1986م.، وبحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم(267/1) تأليف: يوسف بن حسن عبدالهادي، تحقيق: وصي ا بـن محمد بن عباس، دار الراية ـ الرياض، الأولى 1989م، وميزان الاعتدال (320/4)، وتاريخ بغداد (226/10)، وفتح الباري (184/11)، وتهذيب التهذيب (282/6 ـ 283 )، والنكـت الظـراف الملحقة بتحفة الأشراف للمزي (369/2)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، و زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي ـ بيروت، الثانية 1983م.

(113) صحيح البخاري (الدعوات/ الدعاء عند الاستخارة رقم 6382).

(114) صحيح البخاري (الجمعة/ ما جاء في التطوع مثنى مثنى رقم 1166).

(115) فتح الباري (376/13).

(116) انظر تقريب التهذيب (ترجمة 5522، و 253، و 6707).

(117) انظـر/ الحديث في سنن ابن ماجه (إقامة الصلاة/ ما جاء في صلاة الاستخارة 440/1 رقـم 1383) للحـافظ أبي عبدا محمد بن يزيد القزويني، المشهور بابن ماجة (ت 275 هـ)، تحقيق: الشيخ/ محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر ـ بيروت.

(118) فتح الباري (376/13).

(119) المنتخـب (45/3 رقم 1087) للحافظ عبد بن حميد الكشي (ت 249هـ)، مكتبة ابن حجر ـ مكة المكرمة، الأولى 1988م.
(120) هدي الساري (476).
(121) سنن أبي داود (الصلاة/ الاستخارة ص 239 رقم 1538).
(122) فتح الباري (376/13).
(123) صـحيح البخاري (الاعتصام بالكتاب والسنة/ من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة، لا من غير الرسول رقم 7355).
(124) فتح الباري (324/13).
(125) تهذيـب الكمال (223/7) لأبي الحجاج يوسف المزي (ت 742هـ) ، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الأولى 1980م.، وانظر/ تهذيب التهذيب (6/3 ـ 7).
(126) صحيح مسلم (الفتن وأشراط الساعة/ ذكر ابن صياد ص 156 رقم 2929) للإمام أبي الحسـين: مسـلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ)، دار المغني ـ الرياض، الأولى 1998م.
(127) سـنن أبـي داود (الملاحم/ خبر ابن صائد ص 654 رقم 4331) للإمام أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، دار ابن حزم ـ بيروت، الأولى 1998م.
(128) فتح الباري (324/13).
(129) انظر/ فتح الباري (324/13)، وقد دققت في ذلك من خلال الحاسوب.
(130) تدريب الراوي (170/2).
(131) تاريخ بغداد (172/13 ـ 173).
(132) تقريب التهذيب (ترجمة 4341).
(133) انظر/ هدي الساري (ص 479).
(134) تهذيب التهذيب (49/7).
(135) تهذيب التهذيب (49/7).
(136) صحيح البخاري (الديات/ دية الأصابع رقم 6896).
(137) انظر/ التقريب (ترجمة 5754، و 132).
(138) هدي الساري (ص 479).
(139) فتح الباري (59/1).
(140) صحيح البخاري (تفسير القرآن/ ﴿إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾ رقم 4895).
(141) سورة الممتحنة ، آية (12).

(142) المـراد بـه الحسن بن مسلم الراوي عن طاوس، يريد أنه لا يدري باسم هذه المرأة التي أجابـت النبـي ﷺ ، وقـال ابن حجر: "ولم أقف على تسمية هذه المرأة، إلا أنه يختلج في خاطـري أنهـا أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء" واستدل على ذلك. انظر/ فتح الباري (2/467 ـ 468).

(143) جمـع فَـتْخَة، وتُجمـع على فَتَخات، وفِتَاخ، وهي خواتيم كبار تُلبس في الأيدي، وربما وضـعت في أصابع الأرجل. وقيل: هي خواتيم لا فُصوص لها. وورد تفسير عبدالرزاق لمعناها عقب رواية الحديث بقوله: "الخواتيم العظام، كانت في الجاهلية". انظر/ النهاية لابن الأثير(3/408)، وفتح الباري 2/467).

(144) صـحيح الـبخاري (الجمعة/ الخطبة بعد الجمعة رقم 962)، و (اللباس/ الخاتم للنساء رقم 5880).

(145) صحيح البخاري (الجمعة/ موعظة الإمام النساء يوم العيد رقم 979).

(146) انظر/ هدي الساري ( ص 479).

(147) فتح الباري (8/640).

(148) طبقات المدلسين لابن حجر (ص 65).

(149) فتح الباري (8/640).

(150) صحيح البخاري (المظالم/ صب الخمر في الطريق رقم 2464).

(151) اسم شراب يتخذ من البسر وحده من غير أن تمسه النار. سمي كذلك لأنه يفضح صاحبه. يقولـون: افْتَضح الرجل، إذا انكشفت مساويه. قال ابن فارس: "الفاء والضاد والحاء كلمتان متقاربـتان تدل إحداهما على انكشاف شئ، ولا يكاد يقال إلا في قبيح. والأخرى على لونٍ غير حسنٍ أيضاً. انظر/ معجم مقاييس اللغة (4/509)، و مختار الصحاح (ص 505).

(152) سورة المائدة، آية (93).

(153) صحيح البخاري (تفسير القرآن/ (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح... رقم 4620).

(154) انظر الحديث بالأرقام التالية: (4617، 5580، 5584، 5600، 5622، 7253).

(155) صحيح مسلم (الأشربة/ تحريم الخمر... رقم 1980).

(156) سنن الدارمي (الأشربة/ تحريم الخمر، كيف كان؟ 2/36 رقم 2095).

(157) عوالـي مسـلم (ص 76 ـ 77) ، للحـافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: كمال الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ـ بيروت، الأولى 1985م.

(158) سنن أبي داود (الأشربة/ تحريم الخمر ص 565 رقم 3672).

(159) انظرالأقوال السابقة في تهذيب التهذيب (7/ 231 ـ ـ 234).

(160) انظر/ تهذيب التهذيب (403/9).
(161) انظر/ تهذيب التهذيب (178/4 ـ 180)، وتهذيب التهذيب (403/9).
(162) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (190/4).
(163) صحيح البخاري (المغازي/ كم غزا النبي ﷺ؟ رقم 4473).
(164) صـحيح الـبخاري (المغازي/ غزوة العشيرة رقم 3949) و (باب: حجة الوداع رقم 4404) و (باب: كم غزا النبي ﷺ؟ رقم 4471).
(165) صحيح البخاري (المغازي/ كم غزا النبي ﷺ؟ رقم 4472).
(166) فتح الباري (153/8).
(167) عوالي مسلم (ص 68).
(168) أسـامي مشايخ الإمام البخاري (ص 28 ) للإمام محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني (ت 395هـ) ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر ـ السعودية، الأولى 1991 م.
(169) صحيح البخاري (اللباس/ هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟ عقب حديث 5879).
(170) صحيح البخاري (النكاح/ ما يحل من النساء وما يحرم رقم 5105).
(171) فتح الباري (154/9).
(172) صحيح البخاري (مناقب الأنصار/ موت النجاشي رقم 3878)،
(173) صـحيح الـبخاري (الجـنائز/ من صفّ صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام رقم 1317).
(174) انظر الحديث بالأرقام التالية: (1320، 1334، 3877، 3879).
(175) طبقات المدلسين لابن حجر (ص 67).
(176) صحيح البخاري (العلم/ من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث... رقم 59).
(177) صحيح البخاري (الرقاق/ رفع الأمانة رقم 6496).
(178) فتح الباري (142/1).
(179) فتح المغيث (27/3).